الجمـــهوريـــة الجزائـــريـــة الديمـــقراطية الشعبـــية

وزارة التعلـــــيم الـــعالي و البـــحث العلـــمي

جامـــعة محـــمد خيـــضر - بسكـرة -

كلية العلـــوم الاقتـــصادية و التجاريـــة و علـــوم التسيـــير

قســـــم: العلـــــوم التـــجارية

الموضـــــوع:

اثر قطاع التجارة في التخفيض من مستوى البطالة في الجزائر

دراسة حالة قطاع التجارة في الفترة 2014/2003

من إعداد الطالبة **الأستاذ المشرف:**

طهراوي نور **عبد الحق رايس**

الموسم الجامعى : 2016/2015.

إهداء

إلى التي تحمل اخفى كلمة نطق بها اللسان و تميز لضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها الجنان و مبعث الحنان صاحبة القلب الكبير و التي رمتني إلى شاطئ العلم و ا لبستني ثوب الحياء و الإخلاص أمي الغالية حفضها الله و أدامها إلى الذي كان و مازال مثال الطموح و القدوة العلوي لكل مبتغى الرجل الذي أنار لي درب النجاح بدعمه الا متناهي أبي الذي يعجز لساني عن مدى امتناني لوجوده في حياتي .

إلى عائلتي الطيبة التي ساندتني في كل خطوة في حياتي و التي كانت منبع ألهامي.

إلى القلوب الطيبة التي رافقتني في درب حياتي و إلى من عرفت معها معنى الصداقة و الإخلاص

إيناس قوراري .

إلى جميع من حملهم قلبي و لم يكتبهم قلمي.

شكر و عرفان

أتقدم بأسمى معاني الاحترام و التقدير عرفانا بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الحق رايس لقاء تحمله عبئ الإشراف على هذه المذكرة و بفضل إعاناته و توجيهاته القيمة أعانني الله ووفقني في انجازها كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من دعمني من قريب أو من بعيد بالكلمة الطيبة و الدعاء و التشجيع لمواصلة العمل و التفاني فيه.

المقدمة

مقدمـــة

برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي نتيجة للتطور التكنولوجي و الثروة العلمية و التقنية جملة من القضايا لم تكن تطرح على بساط البحث في مجال العلوم الاقتصادية منها مشكلة البطالة كما برزت مفاهيم العدالة و المساواة في توزيع فرص العمل و الاستخدام الأمثل للثروة فقد أفرزت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة مشكلة الركود الاقتصادي الذي تسبب في دوره في مشكلة البطالة و الإصابة بالشلل الاقتصادي مما برز تدخل الدولة في آليات توازن العرض و الطلب و محاولة إسهام القطاعات الاقتصادية و التي تتمثل في قطاع الصناعة و التجارة و الخدمات و الإشغال العمومية حيث نجد إن هذه القطاعات تلعب دورا هاما في حل هذه المشكلة و ذالك عن طريق توفير مناصب العمل و التقليل من معدلات البطالة و لعل أهم هذه القطاعات و التي من شانها إن تحد من نسب البطالة و هدا حسب آخر الإحصائيات المقدمة من طرف الحكومة هو قطاع التجارة

1- الإشكالية:

نظرا لأهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني و العالمي وماله من دور في المساهمة من تخفيض نسب البطالة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر قطاع التجارة في التخفيض من معدلات البطالة في الجزائر ؟

و للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال و تبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه إلى أسئلة جزئية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث و هي:

- ما هو اثر قطاع التجارة على مستويات البطالة؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين قطاع التجارة ومستويات البطالة؟

2- فرضيات الدراسة:

و للإجابة على التساؤلات الجزئية تطرح الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى:**

- يوجد علاقة ارتباط قوية عكسية بين قطاع التجارة ومعدلات البطالة في الجزائر

- **الفرضية الثانية:**

- يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة على معدلات البطالة في الجزائر

3- أهداف البحث:

- دراسة واقع الاقتصاد الجزائري خاصة في مجال التجارة الخارجية.
- عرض المتغيرات الاقتصادية لهذه القطاعات الإمكانية الوصول إلى حلول للحد من للبطالة.
- إبراز مدى نجاعة قطاع التجارة في توفير إستراتيجية رائدة لحل مشكل العمل في الجزائر

4- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من طبيعة مشكلة البطالة التي تواجه الملايين من العاطلين ذات الأبعاد المتعددة و هي:

- كون الموضوع المدروس يمس الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري و التي تعد الطاقة المستقبلية و هي فئة الشباب.
- معرفة مستوى نجاح السياسة الجزائرية في التغلب على هذه الظاهرة
- الوقوف علي سير هذه التعديلات السياسية و ما يعترضها من مشاكل و البحث على حلها.

5- منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة كل من **المنهج الوصفي** و الذي يعتمد على دراسة الحالة أو الظاهرة و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا نوعيا و كيفيا . كما يوضح لنا خصائصها بهدف الوصول إلى نتائج و تحليلها و تفسيرها و استخلاص بعض التوصيات

المنهج الإحصائي يعطي وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى مثل معاملات الإرتباط والمعادلات الإنحدار .. الخ.

6- الدراسات السابقة :

*** زين العابدين غطاس 2010-2011** : قام الطالب الباحث بدراسة تحت عنوان : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة دراسة حالة مؤسسةEBSN للمساحات الخضراء والتنظيف العام. بمنطقة تقرت. منطلق من الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل؟ وتوصل إلى النتائج التالية:

- أن مفهوم البطالة متمثل أساسا في التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما وذلك بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

- تعلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هاما في الحد من البطالة حيث نجد أن نسب مساهمتهما في توفير مناصب الشغل يختلف من بلد لآخر.

*** تدر نوال وغربي إيمان 2010-2011:** قامتا الباحثتان بدراسة تحت عنوان سياسة التشغيل الخاص في الجزائر, وضعا الإشكالية التالية: كيف تساهم سياسة التشغيل الخاص في الجزائر في تحسين الوضع الاجتماعي لحامية الشهادات في الجزائر؟

وتوصلا إلى نتائج التالية:

- إن سياسة التشغيل الخاص في الجزائر تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون ذات ملكية خاصة لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتوفير عدد من مناصب الشغل تساهم في امتصاص البطال

*** شلالي فارس 2001-2004:** قام بدراسة تحت عنوان:دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلا لبطالة في الجزائر الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل الفترة حيث وضعا لإشكالية التالية :على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل في الجزائر حتى تمكنت من

انخفاض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 وهل بإمكان بناء نماذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد عدد من أصحاب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلا على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة لفترة 2005-2009؟وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وضعية سوق العمل مغلقة ولقد تأثرت بفعل الإصلاحات الهيكلية التي قامت الدولة

- إن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل البطالة ركزت بشك لرئيسي على سياسة أجهزة العمل

7- الإطار العام للدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: مدخل عام حول البطالة وواقع الشغل في الجزائر

المبحث الأول: ماهية البطالة و سياسة التشغيل

- المطلب الأول:تعريف البطالة وأنواعها
- المطلب الثاني:سياسة التشغيل
- المطلب الرابع:مسببات ظهور البطالة

المبحث الثاني :البطالة في الجزائر

- المطلب الأول:أسباب تفشي البطالة في الجزائر
- المطلب الثاني:تراجع معدلات التشغيل في الجزائر و الآثار المترتبة عنها
- المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة

الفصل الثاني: دراسة نظرية لقطاع التجارة الخارجية

المبحث الاول:ماهية التجارة الخارجية و السياسة التجارية

- المطلب الاول: مفهوم و اهمية التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة عليها
- المطلب الثاني: السياسة التجارية بالدول النامية و المتقدمة

المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية و التقيد

- المطلب الاول:سياسة الحماية التجارية و حجمها
- المطلب الثاني: اساليب السياسة التجارية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر قطاع التجارة في التخفيض من معدلات البطالة خلال الفترة 2000- 2014

المبحث الاول: افاق التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

- المطلب الاول: التزامات الجزائر الدولية
- المطلب الثاني:نشاة و تطور التعاون الجزائري الاوروبي
- المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: دراسة قياسية للفترة الممتدة من: 2003-2014

- المطلب الأول: دراسة أثر قطاع التجارة على مستويات البطالة في الجزائر
- المطلب الثاني: الإجابة على فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

الفصل الأول:

مدخل عام حول البطالة وواقع الشغل بالجزائر

تمهيد:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستوى تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة لعل أسوأ وأبرز سمات الأزمات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

تشكل البطالة أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة لمعالجتها.

لذالك سنتطرق في هذا الفصل علي مبحثين حيث تناولت في المبحث الأول عن ماهية البطالة و كذا سياسة التشغيل مع إبراز مسببات البطالة

اما بالنسبة إلى المبحث الثاني تطرقت فيه على تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر و الآثار المترتبة عنها مع إستراتيجية الجزائر لحل هذا المشكل.

المبحث الأول: ماهية البطالة و سياسة التشغيل

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حاليا على أساس تفاقم الظاهرة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه لذالك سنتطرق في هذا المبحث على ثلاثة مطالب,الأول يتضمن تعريف البطالة و أنواعها أما الثاني حول سياسة التشغيل و الثالث مسببات البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة و أنواعها

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم عاطلون عن ممارسة العمل.[1]

أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[2].

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها

المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا, وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

[1] .طارق كمال وأنور حافظ،مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الادمان و البطالة .الإسكندرية :مؤسسة الشباب الجامعية ، 2009 ص14

[2] عبد المجيد قدى المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 37

- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال وسياسات الدول في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب.[3]

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملةالعاملة}} \right] * 100 \qquad 4$$

أنواع البطالة:

تتمثل أنواعها فيما يلي:

أ-البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.

ب-البطالة الهيكلية(Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

ج-البطالةالدورية (Cyclical Unemployment):

[3] البكر, محمد عبدالله, اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية), مجلة المال والاقتصاد, 12 – 10 – 2007م

[4] –ميزس, لودفينغ فون, السياسة الاقتصادية, ترجمة حازم نسيبة, الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية – معهد كيتو، الطبعة الأولى 2007م

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

د-البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

هـ-البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

و-البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

ي-البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة. [5]

المطلب الثاني: سياسة التشغيل

1- تعريف سياسة التشغيل : هي السياسة التي تحقيق العمالة الكاملة و تنمية فرص العمل نمو متناقصا في مختلف الصناعات و المناطق و بهدا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك

[5] -الغريب, مصطفى, البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود, موقع قناة العربية الإخباري, صفحة الأسواق, 25 مايو 2005م

العنصر من عناصر السكان النشط بين اللذين هم في العمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل

و سياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة ة التي أنشئت بفرض إدماج البطالين في السوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت المظلة الأجهزة و البرامج .[6]

2- تعريف الشغل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة كما انه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان التعيين المرتب في العامل تتبعا لاختصاصه و مؤهلاته و التي يجب على المؤسسة الاعتراف بها .[7]

و تعرفه المنظمة الدولية للعمل على انه: أن يكون شخص

قابل للتشغيل عندما:

- يمكن الحصول على منصب شغل
- يحافظ عليه و يتطور في عمله و يتكيف مع التغير .
- يتحصل على منصب عمل أخر إدا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه [8]

كما عرف التشغيل بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الإنسان من نشاط بدني جسدي يشغل بها و لقاء اجر[9] .

-أنواع التشغيل:

- التشغيل المباشر: ة يعني قيام المنشات بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الالتجاء الى مكتب التوظيف

للترشح لهذه الوظائف.

---

[6] - رواب عمار و غربي صالح ,التكوين المهني و التشغيل في الجزائر .الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية بسكرة 2011,ص73

[7] -ناصر دادي عدوان وعبد الرحمان العايب ,البدالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ديوان المطبوعلت الجامعية 2010ص.37

[8] - رواب عمار و غربي صلاح المرجع السابق ص66

[9] Encyclopaedia universalisa corpus8 paris France p 189

- التشغيل المؤقت:احد إشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه و بين الهيئة المستخدمة .[10]

أهداف و أسس سياسة التشغيل:

أهداف سياسة التشغيل: يمكن حصر أهم الأهداف لسياسة التشغيل في :

- زيادة حجم الناتج القومي و رفع مستوى الفعالية الصناعية و الاقتصادية
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة الدخل للأفراد
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من اجل الكسب
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل و الباحثة عنه
- استقرار العمل و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات التي تحدث الى ادنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني و التشريعي الذي تحده مراسيم و تشريعات العمل

أسس سياسة التشغيل: يمكن إجمال أسس التشغيل فيما يلي:

التشغيل الكامل:و يقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد و الأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل و الراغبين فيه و الذين لا عمل لهم.[11]

كما عرف التشغيل الكامل بأنه يعني مفهومه الواسع ,استعمال كامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل.

و قد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية و التي اعتبرته هدفا أساسيا حيث نصت التوصية على ما يلي:

التشغيل الإنتاجي:لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي:

إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة و لا يتعلق لامو بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل و العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية إذ انه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع و ارتفاع مستوى المعيشة فيه و من هنا حاء التركيز على ضرورة توجيه

[10] – رواب عمار و غربي صباح المرجع السابق ص67

[11]- المرجع السابق ص.68

التشغيل نحو الإعمال المنتجة و هذا ما تبناه أيضا مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 إن تكون الأعمال المتوفرة أعمال منتجة بقدر الأماكن [12]

التشغيل المستمد من حرية الاختيار :

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام و قد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر:

إن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية و الروحية بحرية و كرامة في ظل اقتصادي و فرص متساوية.[13]

المطلب الثالث: مسببات ظهور البطالة

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء العالم وهذا الرقم بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة.

وقد وضعت جداول وإحصائيات النسب التي تكشف عن مساحة توزيع العاطلين عن العمل وتباين هذه النسبة من حيث خطورتها في بعض المجتمعات حيث تشكل بيئة البطالة جواً ملائماً لنمو الجريمة والعنف وهذا ما يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه في حين ترسم البطالة صورة أخرى للمجتمعات الآسيوية والأفريقية التي تعاني بعض بلدانها من نفس المشكلة تنتج حالات من الانحراف جعلت من بعض هذه الدول تعتمد في اقتصاداتها بالدرجة الأولى على موارد اقتصادية غير مشروعة.

ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسر القوى الغنية سواء كانت هذه القوى أفراداً أو مجموعات أو دولاً حيث أن سوق العمالة يخضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة هي سبب في انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب. إن البطالة لا تخلق من العدم فلذلك لابد من وجود مسببات لنشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات ومن تلك المسببات التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة نذكر

منها التالي[14]:

[12] رواب عمار ة غربي صباح المرجع السابق ص 69
[13] نفس المرجع ص69
[14] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة نشر.

1-فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف:

تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها سياسات الدولة ونظرتها إلى سياسات التشغيل العام فنجد أن انتشار البطالة في مفاصل الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف يكون أكثر، حيث تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطا على التكاليف وإهدار في نفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات. وقد تنتشر البطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف. الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي أما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات إلى خلق حالة من التحلل من المسؤولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ أن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنها عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي ومنتج ونتيجة الأجور التي تمنح في ظل مثل تلك السياسة -وهي أجور متدنية للغاية -الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد[15]

2-سياسات التعليم والتوجيه التربوي:

تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذ بعين الاعتبار الاختلال الذي ينتج عن عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة هنالك نوع من التكامل ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من إتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها. كما أن الحاجة إلى التعليم العالي يعد أمر ضروري حيث يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي – ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له[16]

[15] موسى , عبد الله, البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل, مجلة النبأ, العدد 36, السنة الخامسة

[16] صبان, سالم محمد, البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال), جريدة الوطن السعودية, 8 سبتمبر 2007م

3-أداء القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاماً في توفير متطلبات وعوامل نشوء البطالة حيث أن القطاع الخاص ينطلق من منظور ضيق لا يتعدى هدف تحقيق الربح فهي الضالة والهدف الأساسي فان استثمارات القطاع الخاص ماهي في الواقع إلا استثمارات خاصة تنشأ وفق نفس النهج والتصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في جل عملياته الإنتاجية. وبالتالي فلن تكون تلك القطاعات الخاصة مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يندر أو يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية والأمر الذي يؤدي إلى تقليص مساهمات القطاع الخاص في سياسة التوظيف العام داخل المجتمع وبالتالي انتشار البطالة ونموها خصوصا بين العمالة الغير ماهرة. وكما أن تحقيق الأرباح هي في الحقيقة استدامة للعملية الإنتاجية إلا أن القطاعات الخاصة تتحمل أيضا جزءا من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجبا وطنيا كغيرها من اجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد إلى الحفاظ على معدلات النمو فيه أملا في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة التي ستنعكس بالنتيجة أيضا على ازدهار السوق و تحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الإنتاج بشكل اكبر وأسرع مما كانت عليه في الماضي الأمر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة إرباحا اكبر ونموا متزايدا فيها.

ومساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق والتكاليف إلى أقصى ما يمكن ولو تأتى ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة[17] .

حيث أن القطاع الخاص يعتمد فيه سياساته الوظيفية إلى اختيار كفاءة والأقل أجرا ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص عندما يجد في خروج رأس المال إلى الخارج لغرض الاستثمار تكون مردود يته الربحية أعلى بكثير مما يحققه ذات القطاع فيما لو استثمر في داخل بلده وساعد في خلق فرص عمل جديدة سنجد أن القرار سترجح كفته إلى صالح خروج رأس المال. بعبارة أخرى إن الربحية المتحققة تطغى على أي شيء آخر بما فيهم الانتماء الوطني. وخير دليل على ذلك المساهمات المتواضعة للقطاع الخاص في خلق فرص العمالة في المملكة العربية السعودية التي ارتفع فيها حجم البطالة إلى نسب كبيرة جدا في مطلع هذا القرن (القرن الواحد والعشرين). حيث يعتمد أكثر القطاعات الخاصة في المملكة العربية السعودية على الاستثمارات في قطاعات البناء والتشييد معتمدين على توظيف العمالة الأسيوية الواردة إلى داخل المملكة نتيجة لكونها الأقل أجرا والأكثر استعدادا على تحمل أعباء العمل لساعات طويلة جدا وبأجور جد متدنية.

المطوع, خليل احمد, المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي, مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة, المنعقد في الدوحة من (11 – 13 ابريل – 2006م), الدوحة – قطر.

17

كما أن معدلات تسرب الاستثمارات السعودية للخارج تزيد بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد رغم أن اقتصاد المملكة العربية السعودية هو من الاقتصاديات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ورغم عضويتها في منظمة التجارة العالمية واعتمادِها لأكثر من (42) تشريعاً تجارياً جديداً وانجازها لأكثر من (38) اتفاقيّة تجاريّة ثنائيّة وتخفيضها للتعريفة الجمركية من 12 % إلى 5% أو أقل أحياناً[18]

4-الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة:

تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموما والبلدان العربية خصوصا من المقومات الرئيسية الأخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتأسيس بيئة صالحة وحاضنة مناسبة لتفشي البطالة في مجتمعاتها. حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية التي أجرتها بمناسبة ذكرى تأسيسها على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية، من خلال الإشارة الى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا أن أُسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في "وظيفة راقية" حتى لو كان دخلها محدود والأخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلاً عن العمل وألا يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من مدخول الوظيفة "وظيفة راقية". بمعنى آخر تكريس مفاهيم مجتمع المظاهر والنفاق الاجتماعي وغيرها بدلاً من غرس مفاهيم الكد والاجتهاد والعمل .وان معطيات الدراسة أكدت أيضاً على تهلهل أنماط سوق العمل العربي وإظهار جانبا من الأفكار التي ترسخت لدى الشباب والمعتقدات التي تقوم على أساس الاتكالية والفساد وفن التملق والتزلف والمحسوبية " فمن يملك المال والمركز يستطيع أن يحصل على الامتيازات التي قد لا يستطيع الفقير أو أصحاب الدخول المتوسطة أو الضعيفة أو حاملي الشهادات الجامعية الأولية والعليا من الحصول عليها " وهكذا تترسخ مفاهيم طبقية فاسدة لدى هؤلاء الشباب وهي مفاهيم تتكون في محصلتها سلوكيات وقيم جديدة تؤدي الى تحطيم المجتمعات العربية وتآكلها من الداخل .

كما أن غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة والعناد في الحق عمل على إشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل فضلاً عن انعدام روح الجرأة والاحترام وبالتالي انعدام الدافع لدى روح الشباب التي طغت على غالبيتها الانهزامية إلى الإخلاص في العمل.

---

[18] عقل, جهاد, بطالة المتعلمين والمحسوبية في سوق العمل العربي (دراسة بحثية), مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي, 29 – 11 – 2006م

5- اللامساوات الجنسية في المجتمعات النامية:

تمثل اللامساوات الجنسية القائمة وفق مبدأ المجتمع الأبوي وتقاليده الصارمة صفة غالبة وان لم تكن شاملة لجميع الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه اضطهادا واقصاءا وتهميشا لنشاطات وقدرات إنتاجية تسهم في إضافات على حركة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان. ونتيجة للموروثات الاجتماعية وأنماط سلوكيات المجتمع الأبوي فإننا نجد أن هنالك نسبة كبيرة من القوى البشرية تم إقصاؤها أو حرمانها من المشاركة الفاعلة في عمليات الإنتاج بشكل عام وترتبت على ذلك نتائج اقل ما يمكن وصفها بأنها نتائج كارثية على مجمل النشاطات الاقتصادية بشكل عام. حيث شكلت تلك السلوكيات والأنماط الاجتماعية عبئا كبيرا يرمي بثقله على كاهل التنمية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه إضعافا في نسب النمو والتقدم للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ففي الدول النامية نجد أن معدلات حرمان النساء من التعليم بشكل أو بآخر يصل إلى أرقام ونسب كبيرة قياسا إلى بقية دول العالم المتقدم حيث أن الفجوة الجنسية مابين الجنسين تساوي الصفر بينما نجد أن هنالك تفاوتا في العديد من الدول النامية.[19]

[19] تقرير البنك الدولي والمساوات بين الجنسين. صدر في ابريل نيسان 2007م

المبحث الثاني: البطالة في الجزائر

مع تزايد شدة البطالة و انتشارها في جميع المناطق البلاد حيث انطلقت من المناطق الحضرية لتمتد إلى المناطق الريفية و نظرا لهواة المتزايدة بين عدد و نمو سكانها ز نموها الاقتصادي العام أولت الجزائر اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل و البطالة محاولة القضاء أو التخفيف من شدة البطالة و كذا التخفيف من ضغوط سوق العمل و مواجهة كل هذا لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير و الترتيبات المؤسساتية لدعم التشغيل و المساهمة في التقليص من البطالة و ذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل .

و سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أسباب تفشي هذه الظاهرة ثم الآثار المترتبة عنها و إستراتيجية الجزائر لمكافحة البطالة .

المطلب الأول: أسباب تفشي البطالة في والجزائر.

تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى.

و يمكن في هذا الصدد أن نوزعها لأسباب اقتصادية، اجتماعية و أخرى سياسية. كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة.

بناء عليه على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربية والجزائر خاصة في النقاط التالية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.
- نمو قوة العمل.
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا.
- تدخل الدولة في السير العادي لعملالسوق الحرة في الجزائر.

أ . إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.

بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة[20]،و أشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية و الدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها[21]، و يمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته

المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها.

إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مساوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي ، و التي يمكن تحديدها وفقا للنسق الموالي:

. فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية

إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، و خاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات[22]، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار[23].

. تبعات تنفيذ برامج الخوصصة.

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة

[20] - conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , op.cit , p 30

[21]علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002 ص67

[22] conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , op.cit , p 35

[23] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ، الجزائر، 2001، ص 161

1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات[24].

كما نشير هنا أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، و بالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية و على رأسها الحد من البطالة.

نتج عن خوصصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، و خاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. و قد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان

العربية وخاصة الجزائر[25].

. إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي.

باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ومنها بالخصوص الجزائر بحيث تخلت الدولة عن الالتزام

بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي.

ب . نمو قوة العمل

أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية، وذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة ومستويات مهارتها وإنتاجيتها، الأداء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية. أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة .[26]

تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، خاصة الجزائر وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا،

[24] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، مرجع سابق ، ص 114

[25] نفس المرجع ، ص 120

[26] الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية العدد 26، جانفي 2006

اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان وليبيا، إذ تتراوح ما بين 3.2%و5.5%. من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح

بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا.

ج . انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا.

سواء تعلق الأمر بدول الخليج العربية أو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية

د-تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل .

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .

- التزايد السكاني .

-التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

المطلب الثاني: تراجع معدلات التشغيل في الجزائر و الآثار المترتبة عليها .

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، حيث طرحت منذ سنوات التحذيرات بشأن ما ستفرزه البطالة في واقع الجزائر، ودق ناقوس الخطر من جراء عواقبها السلبية على الأمن الوطني، ومع ذلك فإن معدلات البطالة في الجزائر تتزايد يوما بعد يوم. سيتم في الموضوع بداية تناول معدلات التشغيل في الجزائر، ثم تقديم تحليل للآثار التي تفرزها مشكلة البطالة بها.

1 . تراجع معدلات التشغيل في الجزائر.

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة الأسوأ في العالم أصبح تفشي البطالة بين فئة الشباب خاصة، ظاهرة تعاني منها الجزائر، بحيث كان للذكور حظ ثلاثة إناث من البطالة في الجزائر .[27]

الأشد وقعا وإيلاما في بطالة الشباب هم حملة الشهادات، حيث أن مؤسسات التعليم والتدريب تبدو وكأنها مولد للبطالة والدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية.

2 . الآثار المترتبة عن البطالة في الجزائر.

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي والجزائر على الخصوص إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، وأن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذريع وذلك لعدة أسباب مختلفة.

على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

. الآثار الاقتصادية

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن. بحيث أن استثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة، والحد من الخسائر السنوية التي تكبدها الدولة[28].

تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني.

. الآثار الاجتماعية.

[27] C.N.E.S– أنظر في ذلك : تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

[28] رمزي زكي، مرجع سابق، ص: 144

تبرز إلى السطح ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة ويستعصي حلها. إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع.

كما أن للبطالة تأثير في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء.

وعليه يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة لأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية[29].

[29] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة[30].

وتعكس المؤشرات الاجتماعية استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت .

على أساس أن معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل من خلال انخفاض الطلب الكلي، كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل[31].

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة

اجهزة التشغيل قائمة على اساس العقود

تعمل هذه الأجهزة على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل و شباب طالبي العمل الأول مرة بشكل مؤقت أو دائم .

1- **<u>الوكالة الوطنية للتشغيل</u>** ANTEM : تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل

(ANTEM) في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب و العرض و محدداتها) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما انها تلعب دورا إستشاريا من حيث التشغيل و التأهيل على مستوى المتوسط و بذلك فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقة لخلق و الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل و نشير إلى أنه تم إنشاء و كالات جهوية من أجل إحداث التكامل و الاتصال بين مختلف الولايات و بين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة تداول التي تشكل بدورها المادة الخام لتخطيط و تنفيذ الأهداف المسطرة .[32]

[30] United Nations ،Report on the world social situation ،1993 ،p:17

[31] الكتاب الإحصائي السادس، منظمة العمل العربي، 2003

[32] رحمون هلال و ترير علي ,استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة .من الملتقى الدولي استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد في 15/16نوفمبر 2011 ص11

2-دعم الترقية الشغل المأجور :

تترجم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز حديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126- 08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 يهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و الذين يتراوح اعمارهم ما بين 18 و 35 سنة إدماجهم اكثر في القطاع الاقتصادي العمومي الخاص حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية ضمان لتسيير و متابعة و ترقية و مراقبة هذا الجهاز و يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى و الطور الطويل المدى) و كذلك التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني .
- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية و الوطنية و مراكز التكوين المهني او اللذين تابعو تكوينا تمهينيا .
- عقود تكوين إدماج (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكويل و لا تأهيل[33] يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية و مختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين .

أما فيما يخص مدة عقود جهاز المساعدة على الإدماج المهني تكون كالتالي :

- ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات ، الغدارات العمومية و الإدارات شبه العمومية .
- سنة واجدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي للمستفيدين من عقود إدماج حاملي الشهادات
- طيلة مدة الورشة بالنسبة للمستفيدين من عقود تكوين إدماج .

3 – برنامج عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات المتخصصة و قلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها او الدائمة ضمن مجالات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية و للحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية التدرج او التقنيين الساميين الذين تتراوح بين 19 سنة و 35 سنة [34]

[33] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ,استراتيجية ترقية التشغيل لمحاربة البطالة مارس 2008 ص6

[34] بن شهرة مدني الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية عمان دار حامد للنشر و التوزيع ص285

و على الأساس تم توسيع برنامج ترقية ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية و الخاصة و تأكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96- 234 المؤرخ في 1996/07/02 و المتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين و التشغيل و التوظيف ، إضافة إلى المرسوم التنفيذي

رقم 96-295 الذي يحدد و وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNS) من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

بالنسبة للشباب البطال : [35]

- محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين قصير (ثلاث سنوات للتقني السامي) او الطويل المدى (اربعة او خمسة سنوات لليسانس او المهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم و مستوياتهم التعليمية
- تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم .
- زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPO)

بالنسبة للمؤسسات المستخدمة :

/ تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا .

خفض حكم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب و الأعباء الاجتماعية .

4- برنامج تشغيل الشباب :

و يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة منظمة من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و في تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصين من النظام التربوي و ذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية ، إن برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل الدولة و إعانات وفق عدد المستفيدين و مستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ بمختلف مستويات التأهيل الشباب .[36]

---

[35] عدوان ناصر عبد الرحمان البطالة و الاشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديد الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ص182/181

[36] مداني بن شهرة المرجع السابق ص 274

5-**الانشطة ذات المنفعة العامة(AIG)**: تم الشروع في إنشاء انشطة ذات منفعة عامة من خلال تقديم منح مالية في هذا الإطار (IAIG) بدعم و موافقة من بنك العالمي و ذلك منذ اكتوبر 1994 من اجل توفير مدا خيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال و انشطة للصالح العام[37] .

6-اشغال المنفعة العامة ذات لاستخدام المكتف لليد العاملة :

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكتف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة و ذلك من خلال فتح ورشات اشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل : تجميل المحيط ، صبانة شبكة صرف المياه و قد بلغ مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب.

ومنه نستنتج ان اجهزة التشغيل القائمة على اساس العقود و توفير وظائف لطالبي العمل و قد تكون وظائف مؤقتة او دائمة و ما يلاحظ ان هذه الأجهزة تقضي على البطالة بشكل قصير المدى اي انه مع انتهاء مدة العقد ينتقل الفرد من موظف إلى عاطل عن العمل.

اجهزة التشغيل القائمة على اساس تنمية و دعم تشغيل الذاتي : و تعمل هذه الأجهزة على انشاء مؤسسات و مشاريع فردية و جماعية قادرة على البقاء و الاستمرارية من جهة و على رفع معدل المردودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة اخرى كما لها دور دور كبير في خلق مناصب الشغل .

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : ANSEJ

انشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ : 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تجديد قانونها الأساسي[38] : و هي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تسعى لتشجيع كل الصيغ و المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب ، من خلال إنشاء او توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن ، حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة و في السداسي الثاني من سنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الوطني لذلك فهي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصادي الإجتماعي او التضامني . وهي عبارة عن جهاز موجه للمقاولين الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 19 و 40 سنة و الذي قدرت قيمة **الاستثمار** بـ **1000000**دج

مهام وكالـة :

[37] ناصر دادي عدوان المرجع السابق ص 279
[38] عاقلي فضيلة المرجع السابق ص11و12

– تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ، و تخفيضات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات و تخفيض نسب القواعد في حدود الغلاف المالي تحت تصرفها .

– تدعيم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

– تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها

– يقوم بمتابعة الاستثمارات الأخرى التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات[39] .

– تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى الترقية و أجداث الأنشطة و توسيعها .

2– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

ان ارتفاع مستوى البطالة نتيجة سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار و بخاصة العمومي و زيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد و التقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية ، مما ادى بالجزائر إلى انشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية لضمان اجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية[40] ، و هو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 30 و 50 سنة و يبلغ سقف الاستثمار 1000000 دج كما يجب ان يكون المستفيد ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع مشروع و ان يكون بدون عمل او نشاط و ان يقدم مساهمة شخصية بالمستوى المحدد حسب قيمة المشروع .

[39] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي 2003 ص6 رقم 96- 296

[40] مداني بن شهرة المرجع السابق ص294

حيث يوجد هناك مستويان للتمويل :

الجدول رقم (06) يمثل التمويل الثنائي و يكون بين صاحب المشروع و الوكالة

التمويل الثاني	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
المستوى الأول : 5000000 دج	% 71	% 28
المستوى الثاني : ما بين 5000 دج و 1000000 دج	% 72	% 28

المصدر : محمد الطاهر شعلال ، المرجع سابق ، ص 37

الجدول رقم (07) يمثل التمويل الثلاثي يكون بين الوكالة و البنك و صاحب المشروع .

التمويل الثلاثي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول : اقل او يساوي 5000000 دج	% 1	% 29	% 70
المستوى الثاني : ما بين 5000 دج و 10000000 دج	% 2	% 28	% 70

المصدر : الطاهر شعلال ، المرجع سابق ، ص 37

صلاحيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها

- ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين و تحصيل الاشتراكات المخصصة للتمويل اداءات التأمين عن البطالة و رقابة ذلك ومنازعاته .
- يساعد و يدعم بالاتصال مع الصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية و إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من اداءات التأمين في الحياة النشطة النشطة .
- يؤسس و يحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهات التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف .
- يساهم الصندوق في إطار مهامه و بالإيصال مع المؤسسات المالية و الصندوق و الوطني للترقية التشغيل في تطوير احداث اعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم لا سيما من خلال ما يلي :

- التكفل بالدراسات التقنية و الاقتصادية للمشاريع و احداث العمال الجديدة لفائدة الذين يتكفل بهم و يتم لك بالإيصال مع المصالح العمومية للتشغيل .
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في اعمال من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب الاتفاقية[41].

3 –**برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة:**

داخل الجهاز حيز التنفيذ السداسي الثاني من سنة 1997 و هو موجه خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من اجل إيجاد مناصب شغل جهة ، و السعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهنيين في المجتمع يساعد في تحقيق المشاريع معتبرة و منه القضاء على التهميش الاجتماعي ، كما أن هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضوا

للتسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية و يمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و يكون التمويل على ثلاث أشكال تمويل ذاتي و تمويل الثنائي و تمويل الثلاثي [42]

4– **القرض المصغر** : يسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية **(ANDS)** ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 ، و هو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل و اللذين تتراوح اعمارهم بين 18 و 60 سنة و يتمثل اساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في انشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر ، و يتراوح المبلغ الذي يمكن منحة بين 500 و 350000 دينار للحصول على هذه المساعدة بتعيين على طالبها لزوما ان يتوفر من ماله الخاص على ما لا يقل على 2 % من الفوائد البنكية و زيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دينار (منها 2.5 تدفعها الخزينة) من اجل طمأنة البنوك و تسهيل منح القروض [43].

[41] ريمي رياض و ريمي عقبة اسراتيجية سياسة التشغيل لمواجهة البطالة في الجزائر من الملتقى الدولي المنعقد في 16 نوفمبر ص16 2011
[42] مدني شهرة المرجع السابق ص289
[43] دبون عبد القادر و سويسي هواري , اثر الخزصصة على وضيفة تسير الموارذ البشرية في المؤسسة 2005ص111

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI:بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 بتطوير الاستثمار أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار سابقا و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب على حد سواء ، و تعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة و الترويج بها و استقطاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات و ذالك من خلال الخدمات التي تقدمها و تقرير المزايا الضريبية بالاستثمار و الذي يعكس ايجابيا في للإحداث مناصب شغل. [44]

[44] صاطوري الجودي و بهلول لطيفة ازمة البطالة و اثرها على الاقتصاد الجزائري ص12

الشكل رقم (06): نموذج الدراسة يلخص خطة عمل الحكومة الجزائرية لحل مشكل البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع " شباب، كهول- متعلم – مكون- بدون تكوين"[45]

مخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة " ترقية تشغيل الشباب"

دعم تنمية المبادرات المقاولاتي

أجهزة الدعم:	السن:	سقف المشروع:
*الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	19- 35	10 مليون دج
*الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	35- 50	5 مليون دج
*القرض المصغر	- -	400 ألف دج

تدعيم ترقية الشغل المأجور

أنواع العقود:	المستوى:	الأجر:	فترة العقد:
*عقود إدماج	- حاملي الشهادات	15 ألف دج	هـ ع: ثلاثة سنوات قابلة للتجديد
حاملي الشهادات	- التقنيين الساميين	12 ألاف دج	ق إ: سنتين غ قابلة للتجديد
*عقود الإدماج المهني:	- خريجي الطور الثانوي	10 ألاف دج	هـ ع: سنة قابلة للتجديد ق إ: سنة غ قابلة للتجديد
*عقود تكوين	- بدون مؤهل/تكوين	8 ألاف دج	هـ ع: حسب مدة المشروع

[45] المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة

الفصل الثاني:
دراسة نظرية لقطاع التجارة في الجزائر

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة بالحديث على مجمل هذه التطورات الحديثة التي أثرت و دعمت فكرة تحرير التجارة و المتمثلة في العولمة و انتشار التكتلات الاقتصادية و بروز المنظمة العالمية للتجارة كجهاز يقوم بعملية تنظيم التجارة الدولية، و هذه الفكرة لها سند نظري في المذهب التجاري و المدرسة التقليدية.

(الكلاسيكية و النيوكلاسيك) و النظريات الحديثة، التي لها آراء في التجارة الدولية تختلف عن آراء الفريق الأخر، فعلى سبيل المثال التقليديين الذين كانوا يرون أنه لابد من تحرير التجارة من كل قيد، و ترك المجال مفتوحا أمام التنقل الحر للسلع و المنتوجات و الخدمات بين الحدود من أجل تحقيق أكبر رفاه بالنسبة للمجتمع الدولي، بينما يرى التجاريون أن تدخل الدولة من أجل تحقيق الميزان التجاري الموافق هو أن أنجع السبل لتحقيق ثراء الدولة.

هذه المقابلة لنظرية للأفكار و النظريات و التي هي مجال الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد، ليست بعيدة عما يحدث في الواقع العلمي في مجال السياسة الاقتصادية، و التي هي مجموعة القوانين و النظم التي تتخذها الدولة من أجل التحكم في اقتصادها، فقد انعكست هذه النظريات في الواقع العلمي إلى سياسات اقتصادية تهدف كلها إلى تحقيق المصلحة العليا للدولة.

حيث من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و السياسة التجارية.**
- **المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و السياسة التجارية.

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية أن تكتسي هي أيضا أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و سنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة الخارجية و السياسة التجارية و أهمية و أهداف كل منها مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في اتجاه و حركة التجارة الخارجية و أخيرا إبراز السياسات التجارية المنتهجة في كل من الدول المتقدمة و النامية.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة عليها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في أي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث تحتم على الدولة الاعتماد على السياسة التجارية الفعالة لبلوغ الأهداف المنشودة من طرف الدولة.حيث نجد أن الدولة النامية تنتهج سياسة معينة في تجارتها الخارجية بينما الدولة تتبع سياسة مغايرة تماما للعالم الأخر نظرا لاختلاف الأهداف المسطرة,كل هذا نبرزه في هذا:

أولا:مفهوم و أهمية التجارة الخارجية

1- مفهوم التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية و التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال". و قد حول التجارة الخارجية إلى داخلية و العكس التجارة الداخلية إلى خارجية و هو المفهوم العادي لها.

إذن التخصص الدولي و الإنتاج و تقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية. [1]

2- أهمية التجارة الخارجية: [2]

و للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فلو أن كل دولة أغلقت حدودها و اعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه و لو أن الإنسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا و لا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد أن دولة ما كانجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا لأن تكلفتها عند صناعتها اكبر مقارنة باستيرادها.

1- موسى سعيد و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13-ص16.

2- رشاد العصار و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، ط1، 2000، ص12

و ما يمكن قوله هو انه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي و بفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

و تعد أيضا التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا و هي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض و تساهم في توسيع القدرة التسويقية و

تساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من أثار على الميزان التجاري، كما أنها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية و يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية و يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثانيا: مفهوم و أهداف السياسة التجارية.

1- تعريف السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد و الأدوات و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام استقرار الصرف" [3]

أو يقصد بها في مجال العلاقات الدولية هي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي إليه و هو التوظيف و الاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف لكن في الواقع السياسة التجارية ليست إلا وسيلة كباقي الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية و النقدية التي تتخذها الدالة لتحقيق هذه الأهداف [4] فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان.

و تعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع و الخدمات أو أنها تحد من دخولها.

3- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ج2، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص124.

4- مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص 197.

2- أهداف السياسة التجارية: يسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف و بلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني و منها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة و الأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استراد المواد المخذرة و تشديد القيود على استراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استراد المنتوجات الزراعية و نلخصها كمايلي: [5]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير و زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الإقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة و الصناعات الإستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بايجاد ألية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة و اتجاه التجارة الدولية نذكر منها: [6]

- **مستوى التنمية الاقتصادية:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي فالاقتصاد المحلي و لكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي و الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و كذا على استهلاكها من جهة أخرى.

و هناك عوامل أخرى هي:

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** و تركز مصادر الثورة في بعضها و الذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط و الفحم و الحديد،

5- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، الإسكندرية، بيروت، 1999، ص105.

6- عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص14.

و تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة و بالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية. [7]

***حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية و توفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول و خاصة بين الدول الصناعية.

***العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

* **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. [8]

* **التجارة ونفقات النقل:** [9] تؤثر نفقات النقل في تيار و الاتجاه العام للتجارة، حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية و عموما يعزي قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

* **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، و أسواق التصدير و الاستيراد و الفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات ص و م و هذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

المطلب الثاني: السياسة التجارية بالدول النامية و المتقدمة.

إن أهداف الدول عموما مختلفة و متناقضة في كثير من الأحيان جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى و لو كان على حساب الدول الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة و تراوحت بين التحرير و التقييد خصوصا بين الدول المتقدمة و النامية.

1- **السياسات التجارية بالدول النامية:** عمدت الدول النامية بعد عملية التحرر السياسي على بناء اقتصادياتها الوطنية المنهارة و اعتمادا على مواردها الذاتية فشجعت الإنتاج الوطني و عملت على حماية صناعاتها الوطنية، و يجمع الاقتصاديون على الدور الجوهري الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في تنمية البلاد المتخلفة حيث تساهم في ترقية الصادرات و هي بدورها تمثل المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات و قيام الصناعات المحلية، و هي كذلك تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الواردات و خدمة الديون الخارجية و كذلك فإن النظام التجاري المفتوح هو الإطار الأساسي لانتقال التكنولوجيا و عناصر الإنتاج

7- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص14.

8- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعة،1998، ص63-68.

9- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 1996، ص82.

لكن الدول النامية لا تستطيع انتهاج هذا السبيل بشكل مطلق نظرا لظروفها الاقتصادية هذا ما جعل العديد من الدول النامية سياستها الخارجية تتسم بالتحرير و التقييد بما يحقق لهذه الدول معدلات نمو مقبولة و تحقيق الاستقرار، و تحسين المعيشة و من هذه السياسات التي اتبعتها هذه الدول هي سياسة إحلال الواردات و سياسة التوجه نحو التصدير لتحقيق النمو. [10]

1-1- سياسة إحلال الواردات: بالرغم من اختلاف أغلب الدول النامية في الوضعية الاقتصادية إلا أن جلها أجمعت على سياسة اقتصادية موحدة في مجال التجارة الخارجية، تحقق أهدافها و هي سياسة إحلال الواردات الهادفة إلى إلغاء العجز في ميزان المدفوعات و تخفيض المديونية و هذا يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لاستعماله في أغراض الاستثمار و زيادة التراكم الرأسمالي و سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات و هي سياسة تستهدف السوق المحلي، أي يصبح الإنتاج الوطني يلبي تدريجيا الطلب الداخلي و يعوض الواردات و ذلك بإقامة مزيج صناعي يمكنها من تلبية حاجاتها دون اللجوء إلى الأسواق العالمية و يتم الإحلال عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة و خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة و دلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي. [11]

تحيز النمط التصنيعي الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كثيرة مما جعلها لا تتناسب إطلاقا مع موارد هذه البلدان و لا تسهم في زيادة التوظيف و بالتالي عجزت هذه الإستراتيجية من الوصول على مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية، و ظهرت بالتالي بعض الدعوات لتبني إستراتيجية بديلة و هي تشجيع الصادرات. [12]

1-2- سياسة تنمية الصادرات:

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني من المأزق و المحاولة للمشاركة في مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، و ترتكز هذه الإستراتيجية على خلق بؤرة صناعة وطنية متقدمة تمكنها من المنافسة و دخول الأسواق الأجنبية و اكتسبت هذه السياسة صمعة أحسن من سابقتها للعديد من الأسباب أهمها: [13]

- انخفاض الحوافز كلما زادت الصادرات و كذلك الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض التكاليف.

10- سعيد النجار، الاقتصاد العالميو البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، بيروت، 1991، ص 169.

11- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار الهومة، الجزائر، 2000، ص44.

12- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص43.

13- عادل أحمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978، ص133.

- اقتران إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار مما يدفع بعجلة التنمية على الأمام.
- إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في البلد.
- تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق و حمايته.
- إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاج.

2- **السياسات بالدول المتقدمة:**

تسعى أغلب الدول المتقدمة إلى إتباع سياسات انفتاحية عن طريق تحرير التجارة الذي يعمل على إلغاء أغلب القيود المفروضة على المبادلات الدولية و إلغاء الحواجز أمام تحركات رؤوس الأموال الدولية.

و عمليا يختلف سلوك الدول المتقدمة في إتباع السياسات التجارية باختلاف مصالحها التجارية فالولايات المتحدة تبدو أكثر الدول انفتاحا على التجارة و اقلها قيودا فقد كانت دائما تستخدم التعريفة الجمركية كأداة رئيسية للحماية من دون استخدام الوسائل الكمية.

مع معاناة ميزانها التجاري من العجز تحول اقتصاد و.م.أ إلى اقتصاد خدمات، في حين قطاع الصناعة يمتص 20% من القوى العاملة.

كما أن و.م.أ يمكنها أن تتمتع بمزايا نسبية كبيرة على المستوى الدولي من خلال قطاع الخدمات كما وجهت تحرك رأس المال و المشروعات متعددة الجنسيات إلى البلاد منخفضة الأجور.

إن انفتاح و.م.أ باعتمادها على رسوم جمركية منخفضة و على اقل القيود المتاحة جعل منها أكبر سوق مفتوح و توفرت به منتجات و سلع مختلف البلدان بأقل الأسعار و أعلى جودة فارتفعت الأجور الحقيقية داخلها و تميزت بنوع من الثبات و كف العمال المطالبة بأي زيادة في الأجور فتحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

أما الكتلة الأوربية فبعد تحولها إلى اتحاد أوربي فقد خلقت وضعا جديدا يتمثل في غزالة كافة الحواجز الجمركية و القيود بين دول الأعضاء مما أدى إلى استفادة المشروعات الأوربية من اتساع السوق فازدادت تنافسيتها في السوق الدولي،كما طبقت تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى.

أما اليابان فقد عملت دائما على تشجيع الصادرات لكنها كانت أقل انفتاحا فيما يتعلق بالواردات و استطاعت من خلال قيود التجارة و العوامل الثقافية أن تجعل السلوك الياباني يفضل السلع المحلية.

إن السلك العلمي للدول المتقدمة في السوق العالمي وإن كانت تتفق جميعها في اتجاهاتها الرئيسية نحو تحرير التجارة إلى أنها في كثير من الأحيان تخالف المبادئ التي تنادي بها من أجل تحقيق مصالحها. (14)

المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد

تشكل سياسات ومنضمات التجارة الدولية أحد المحاور الرئيسية التي تتألف منها منظومة التجارة الدولية شأنها في ذلك شأن كل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والحضارية لذلك تلعب السياسات والمنظمات المحركة للتجارة الدولية الذي لا يمكن التقليل من شأنه في تحديد مدى اتساع دائرة التوزيع الجغرافي لمحاور التجارة الدولية. وأيضا في تحديد مكونات هذه التجارة وسرعة تحركاتها وتكلفتها وهو ما ينعكس في النهاية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المشاركة فيها.

حيث نشطت حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حوالي 1769 لتزايد حاجة الدول الصناعية من الخدمات الأولية اللازمة لمنشآتها الصناعية وأيضا لحاجة إلى الأسواق التي يتم فيها تصريف المنتجات المصنعة وبالتالي ظهرت مجموعتين اقتصاديتين دول صناعية مصدرة ودول العالم الثالث متخصصة في إنتاج الخامات ولكن بعد انكماش حجم التجارة وتدهورها خلال فترة الكساد التي امتدت بين 1929-1933 التي أفرزت بدورها اضطرابات وقلائل اقتصادية عانت منها معظم دول العالم. مما دفع بعضها إلى تبني سياسات اقتصادية انعكست على هيكل التجارة الدولية وخاصة تلك المتعلقة بحماية منتجاتها من منافسة المنتجات والسلع المتشابهة لها والتي تنتجها دول أخرى.

وعلى ذلك يمكن تصنيف السياسات التي أثرت في التجارة الدولية في محورين رئيسيين هما: حماية التجارة الدولية – حرية التجارة الدولية.

المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية وحجمها

تبنت الدول النامية هذه السياسة الحمائية حين أدى الهيكل القديم للتجارة الدولية وهو تخصصا في إنتاج المواد الأولية رخيصة الثمن والاعتماد على الدول المتقدمة في الحصول على حاجتها من المنتجات المصنعة ومع زيادة مديونية هاته الدول وزيادة عجز موازين مدفوعاتها تبنت سياسة التصحيح الهيكلي وتطوير

14- مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999، ص 117.

سياسة التصنيع المحلي بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى بها إلى ضرورة انتهاجها للسياسة الحمائية. [15]

أولا: تعريف سياسة الحماية:

حسب موريس بيي تسمى سياسة تجارية دولية "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة للدولة بغرض تحقيق أهداف عدة منها: تطوير الاقتصاد الوطني، والتشغيل التام، استقرار الصرف".[16]

ثانيا: الحجج:

يسند انصار الحماية إلى العديد من الحجج بعضها اقتصادي لهدف زيادة الدخل الوطني ومعالجة أي اختلال والأخرى غير اقتصادية تعترف أصلا بما ينادي به أنصار مذهب الحرية التجارية إلا أنها تنادي إلى وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي مراعاتها.[17]

أ-**الحجج من الحرب:** أبرزها على الخصوص ما يلي:

***الخوف من الحرب:** إن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم وإعداد البلاد لخوض غمار الحرب قد تساق إليها، فقد تؤدي الحرية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد الدولي من حيث تموينها بمنتوجات أساسية. وهذا ما يضعها في مركز حرج في وقت الحرب. [18]

***حماية القطاع الزراعي:** قد تؤدي الحرية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة مما يضر بطبقة المزارعين وبالتالي الإخلال بالتركيبة الاجتماعية للدولة، وبالتالي على الدولة حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية.

***المحافظة على الطابع الوطني:** تؤدي العلاقة التجارية بين الأمم إلى كثرة اختلاطها و من ثم فقدان الأمة لطابعها الخاص، و قد ينجر عنه بالتدرج التخلص من الزي الوطني، و بالتالي من الضروري تقييد العلاقات التجارية الدولية للمحافظة على أصالة الشعوب الفكرية و الخلقية.

ب- الحجج الاقتصادية:

15- محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 111.

16- Maurice Bye, Relation Economique international, Dalloz, Paris, 1971, p341.

17- زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص292.

18- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص59.

* **حماية الصناعات الناشئة:** [19] لقد ارتبطت هذه الحجة بالمفكر الألماني فريد ريك ليست في مؤلفه النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841 عندما نادى بضرورة تصنيع وطنه و حمايته من المنافسة الإنجليزية بفرض ضريبة جمركية على سلعها و ذلك بتوفير شرطين، أن تمنع الحماية للصناعات التي تمتلك الدولة

ميزة نسبية فيها، و أن ترفع الحماية عن هذه الصناعات بعد فترة معقولة تثبت فيها الشركات قوتها و جدارتها.

* **حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** لقد بينت التجربة أنه عند نقص المواد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل و ذلك قصد إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها بالداخل، كما تشجع الحماية الجمركية الصناعة الوطنية المقامة على رأس المال الأجنبي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمارات و بالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة و ذلك في حالة كون الموارد المستغلة عاطلة إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية فروع الإنتاج الجديدة. [20]

* **الحماية بغرض تنويع الإنتاج:** إن التنوع الاقتصادي و دعم التخصص في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يحمي الدولة من أخطار الهزات الاقتصادية التي قد تزعزع مركزها المالي.

إن حجة تنويع إنتاج الاقتصاد الوطني لا تنطبق إلا على الدول التي تتخصص في إنتاج و تصدير سلعة أو سلعتين و تعتمد على الاستيراد إلى حد كبير للوفاء لباقي احتياجاتها[21]

- **حجة السياسة التجارية الإستراتيجية:** يقوم مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية للدولة على تبني إجراءات تهدف إلى تحويل ريع الابتكار في سوق معين إلى المؤسسات و الشركات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية و هذا بتدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات للمؤسسات و الشركات الوطنية.ذ

- **حجة معالجة البطالة:** يرى أنصار الحماية التجارية أن الحل الأمثل لتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد و زيادة عدد البطالين هو فرض ضريبة جمركية على الواردات قصد إعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الصناعات الأجنبية نحو تشجيع قيام صناعات منافسة للواردات عن طريق تحويل الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج و ارتفاع معدلات التشغيل. [22]

19- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 293.

20- عادل أحمد حشيش و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص207.

21- سيد عابد محمد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص244.

22- محمد الناشد، التجارة الداخلية و الخارجية، ماهيتها، منشورات جامعة حلب، 1977، ص62.

- تحسين شروط التبادل الدولي: [23] يعتمد أنصار الحماية التجارية أن تقييد التجارة من الممكن أن تؤدي إلى زيادة نسبة أسعار الصادرات/ أسعار الواردات، و بالتالي تحسين شروط التجارة و مستوى الرفاهية للمجتمع هذا الاحتمال مبني على افتراض أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض الواردات في الأسواق العالمية بدرجة كافية ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية و بالتالي تحسين شروط التجارة بشرط ثبات أسعار الصادرات.

- **الحصول على إيرادات لتمويل خزينة الدولة:**

يظن أنصار هذه الحجة أن يفرض ضريبة جمركية على الواردات يمكن تحويل جزء من نشاطها على أساس انخفاض أسعار بيع الصادرات و بذلك لا يشعر المستهلك بحدة عبء هذه الضريبة في الواقع المجال مفتوح أمام الدولة للحصول على إيرادات من مختلف الضرائب المباشرة و الغير مباشرة التي تفرضها في الداخل دون الخارج إلى فرض ضرائب جمركية من شأنها تحويل الموارد الإنتاجية التي تملكها من مجالات إنتاجية إلى أخرى.

1- **سياسة الحرية التجارية و حججها:**

هي إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود السياسية للدولة[24] حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود و العقابات إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع و الخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء. [25]

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية، حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل و التخصص بين الأفراد و تحقيق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب و بما أن كل فرد أدرى بمصلحته الشخصية فإن الربح من التجارة الدولية سيكون أعظم في حالة حرية التجارة و يعتمدون على حجج عدة أهمها: [26]

ثانيا: حجج أنصار الحرية التجارية: تتمثل في النقاط التالية:

التقسيم الدولي للعمل: حيث يؤدي بدوره حسب ريكاردو إلى تحقيق مصلحة الدول جميعا حيث تعمل عناصر الإنتاج في دولة معينة في الفروع الأكثر إنتاجية لتمتعها بميزة نسبية فيها عن باقي الدول الأخرى.

23- مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص243.

24-صالح الدين نامق، التجارة الدولية و التعاون الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص234

25-.أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1993، ص 237.

26-عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 1988، ص 224.

* اتساع الأسواق التي تحقق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج و الوصول إلى الثمن العادل حيث تمهد الحماية التجارية إلى تكوين الكارتل الذي يرتب آثار ضارة من ناحية التحكم في الأسعار و جودة المنتجات. [27]

* منافع المنافسة: مناخ المنافسة الذي تكلفه حرية التجارة يساعد على الارتقاء بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفاعلية سعيا وراء زيادة الناتج و خفض النفقة. [28]

* إمكانية دفاع المستهلك عن نفسه من احتكار المنتج حيث تكون وسيلة المستهلك في ذلك استراد السلع من الخارج و بذلك يمكن لحرية التجارة أن تقضي على الاحتكار في الداخل. [29]

* تشجيع الابتكار و الارتقاء بفنون الإنتاج الوطني نتيجة المنافسة مع الخارج على حين أن أساليب الحماية تحد من إمكانية التحسين و تفرض على المستهلك أن يتحمل تكاليف التخلف و يقبل إنتاجا رديئا بثمن مرتفع.

* الحرية التجارية تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع الدولية.

* توسيع الإنتاج لأن حرية التجارة ستؤدي إلى وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجومها المثلى و بالتالي تحقق مزايا الإنتاج الكبير.

* الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: و أساس سياسة إفقار الجار أن الرسوم الجمركية العالمية تدعو إلى أضعاف التجارة الدولية بوجه عام فالإقلال من الواردات ينتهي بنقص في الصادرات إذ لن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض من إنتاج العالم الخارجي. [30]

المطلب الثاني: أساليب السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية و تتمثل في وسائل سعرية و كمية و تنظيمية نفصلها فيما يلي:

27خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، بدون سنة، ص18.

28-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 291.

29-محمد الناشد، مرجع سابق، ص 224.

30-عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 228.

أولا: الوسائل السعرية:

1- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية في شكل صادرات أو واردات حيث مجموع الرسوم المطبقة يكون التعريفة الجمركية و هي عبارة عن جدول توضع لدى كل دولة.

أما النظام الجمركي فهو مجموع القواعد و الإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة و تعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجا إليها الحكومة لتسوية علاقتها التجارية الدولية و تفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات. [31]

فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة على إيرادات مالية أو لمكافحة التضخم و هناك عدة أنواع من الرسوم و هي:

رسوم قيمية – رسوم نوعية – رسوم حركية – رسوم مالية – رسوم حمائية

و في كثير من الأحيان يلعب الرسم دورا مزدوجا فهو يتمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية و يصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين إذ يقترح هابرلر أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض.

2- الإعانات:

يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات و المزايا النقدية المباشرة و غير المباشرة كالإعفاء من الضرائب أو تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير التي تقدمها الدولة للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة من اجل كسب أسواق في الخارج و كذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية و تعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها كل تدخل السلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل. [32]

و قد تكون الإعانات مباشرة تتمثل في مبلغ نقدي يحسب على أساس القيمة أو النوع أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب أو الاستثناء من بعضها أو خفض نسبتها أو إعادة ما دفع منها أو تحمل التكاليف أو جزء منها المترتبة عن الاشتراك في المعارض الدولية.

31-محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعة الجديدة، 1991، ص58.

32-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص149.

و الأصل إن تدفع الإعانات إلى المصدرين تمكينا لهم على ممارسة النشاط في الأسواق الخارجية لتحقيق النجاح في كمية الصادرات و كيفيتها نوعا و خدمة مما يعضدهم على المنافسة و البيع بأسعار أقل على أن من الممكن أن تدفع إلى المستوردين أيضا كجزء من السياسة التموينية لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار اقل من أسعار الشراء. [33]

3- الإغراق: تختلف تعاريف الإغراق من كاتب لأخر و التعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفته أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخير منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا غليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية و يمكن التمييز من حيث استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق، الإغراق العارض: [34] و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الإغراق قصير الأجل أو المؤقت و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله و الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية و يشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها و هو ما يجعله من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق.

4- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[35]

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج. [36]

5- الرقابة على الصرف: [37]

33محمد الناشد، مرجع سابق، ص 245.

34- محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص247.

35- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1971، ص 324.

36عبد الرحمان زكي ابراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة، ص129.

37-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 302-305.

يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي من شأنها القضاء على سوق الصرف الحر واحتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى السلطات النقدية مقابل الحصول على ثمنها بالعملة المحلية على أساس سعر معين كما أن على المستورد أن يتقدم إلى مراقبة النقد بطلب شراء للعملات الأجنبية التي يريدها.

ثانيا: الوسائل الكمية:

1-نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن.

ولقد كان أول تطبيق لهذا النظام في فرنسا وبلجيكا عام 1931 وقد تعددت صور تطبيق هذا النظام منذ أن شاع استخدامه إبان الكساد العظيم إلى الوقت الحاضر.

حيث يؤدي نظام الحصص إلى نفس النتائج التي تحققها التعريفة فهناك نظام الحصص المانعة وهي التي تمنع الاستيراد تماما وهي تشبه التعريفة المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية التجارة حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي قد يبدو مما سبق أنه لا فرق بين هاتين السياستين التعريفة والحصص لكن في الواقع يرى الاقتصاديون أن هناك فروقا جوهرية. [38]

فالتعريفة تخفض أسعار الضريبة كضرائب الدخل مما يخفف عن هاكل المستهلكين المحليين.

حيث يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيراد أو تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون أن التعريفة تمثل اخف الضررين طالما لم تحرر التجارة.

ومن أهم صوره هو: الحصة الإجمالية والحصة الموزعة.

2- تراخيص الاستيراد: في ظل هذا النظام يشرط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة.

ثالثا: الأساليب التنظيمية:

38- محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 197.

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والاتفاقيات والاتحادات الجمركية وأخيرا الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

و فيما يلي عرض موجز لها:

1- المعاهدات التجارية:

يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا وإيجابا. [39]

2-الاتفاقيات التجارية: هناك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية. فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية. وتتضمن الاتفاقيات نزع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان. [40]

3-الاتحادات الجمركية: يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد. وأشهرها اتحاد البنيلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وانشأ في لندن سنة 1944.[41]

4-المناطق الحرة: يعد هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية، وبفضل غيره من الاستثناءات وبرغم أن المناطق الحرة جزء من إقليم الدولة إلا أنه تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية

39-زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص308.

40-محمد دياب، مرجع سابق، ص 30.

41-محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 257.

تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانسيت والبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وإجراء عمليات الخلط والوزن وتصنيفها وتعبئتها وفق الشكل المطلوب.

ومن شان المناطق الحرة أن توسع مجالات التجارة للدول وتسهيلها لما تتميز به خلافا للاستثناءات التي ذكرت سلفا من مدة الإيداع غير محدودة، وفضلا عن إعفائها من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى فإنها تعفي من الإجراءات الإدارية والتشريعات أو القرارات التي تصدرها الدولة ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية. [42]

5-الإجراءات الإدارية: [43]

ويقصد بالحماية الإدارية جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية بتدابير أهمها:

-التعنت في تطبيق إجراءات التعريفة الجمركية نفسها إذ يمكن اعتباره حاجزا جمركيا فعالا فتقوم السلطات بسحب البند على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقيده.

-التعنت في تقسيم قيمة الواردات لزيادة قيمة الرسم الذي يتوجب دفعه.

-التعنت في تطبيق الشروط الصحية لإضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية.

-التضييق على المندوبين التجاريين الذين يقومون بأعمال الدعايا لمنتجاتهم بواسطة التعنت في إجراءات إقامتهم ومقاطعة منتجاتهم أو فرض الرقابة على الصرف وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج.

42-خلاف عبد الجابر خلاف، مرجع سابق، ص 57.

43-زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1979، ص 242.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل الذي حاولنا فيه إبراز أهم خصائص التي يتميز بها قطاع التجارة في الجزائر خاصة أن هذا القطاع عرف عدة تطورات في الآونة الأخيرة نتيجة ا انتعاش القطاع الإنتاجي في الجزائر و كذا تعدد مصادر و مناطق التبادل مع دول الجوار الأمر الذي جعل منه محركا أساسيا للاقتصاد الجزائري و ما ترتب على ذالك من زيادة في عدد المناصب العامة بهذا القطاع الأمر الذي يمكن إن يخفض من معدل البطالة في الجزائر .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر قطاع التجارة في التخفيض من معدلات البطالة خلال الفترة 2003- 2014

تمهيد:

تخضـع الجزائر اليوم إلى نوعين من الالتزامات تتوازى دون ان تلتقي ، اتفاقية الشـراكة مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، هذه الالتزامات الدولية حسب بعض الملاحظين تخلق صعوبات أكثر مما تمنح من امتيازات .

اختيار التبادل الحر بهدف تطوير التبادل التجاري الذي يضـــمن اتجاه العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية نحو التوازن و تحقيق التحرير الترويجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و يشجع التكامل المغاربي .

لذا سوف نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: آفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشـــراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: دراســـة قياســـية لأثر قطاع التجارة في التخفيض من معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الأول: آفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشـــراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول : التزامات الجزائر الدولية

منطقة التبادل الحر التي يتم العمل على إحداثها على مدى 12 ســـنة تتطلب تفكيك الحواجز الجمركية ما عدى تلك المتعلقة بالمنتجات الفلاحية و الصيد البحري : الالتزامات غير دقيقة و غير واضحة ، الطرفان يضـــعان حيز التنفيذ تدريجيا حركة كبيرة في التبادل بينهما لمدة 5 ســـنوات يعاد النظر فيما بعد ذلك ، و الاتفاقية تهدف إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحساسية الخاصة ببعض المنتجات

- بصـفة واضـحة الجزائر تعمل على تفكيك الرسـوم الجمركية للمنتجات الصـناعية و حسـب الملاحظين هذا سيتم بدون مقابل ملموس في القطاع حيث هذه العملية تشكل تهديدا للقطاع بالإضافة إلى أن المنتجات الجزائرية تخضـــع إلى ضـــروريات الجودة و المعايير الدولية للجودة فالدول المتقدمة هي التي تضع هذه المعايير .
- تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية و الخاصة) والتي ليس لها القدرة منافســة المنتجات الأوروبية حيث ان ضــعف التنافســية للمؤســســات الجزائرية التي منتجاتها موجهة في الأصـل للسـوق الداخلية و التي تحضـي بالإجراءات الحنائية و كذلك التأخر الملحوظ في إعادة التأهيل النسيج الصناعي فقط هذا العائق سيؤدي للنسيج الصناعي الوطني هذا العائق سيؤدي لا محالة إلى إضـعاف إن لم نقل إلى القضـاء على الصـناعة الوطنية كما ان تحليلي الميزان التجاري الجزائري و حصـته في السـوق الأوروبية يظهر الضـعف الكبير للمسـتوى الصـادرات خارج المحروقات اتجاه الإتحاد الأوروبي خاصـــة عندما يتم مقارنتها بصـــادرات المغرب او تونس حيث صـــادراتهما للإتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية و خدمات تمثل ما يعادل او يفوق مجموع بما فيها المحروقات هذا من جهة ومن جهة أخرى ان الشروط التي تضعها التحاد الأوروبي من اجل الزيادة الملحوظة للشراكة خاصـة في الصـناعة مع الدول المغاربية تظهر بأنها غير قابلة للتنفيذ على المدى القصـــير و المتوســـط حيث ان هذه العملية لا تتم إلا بعدما يتحقق التكامل ألمغاربي على الأقل في شقة الاقتصـادي و التجاري حيث بهذا التكامل يصـبح عدد المســتهلكين 90 مليون نســمة (الجزائر تونس و المغرب) و بهذا تصــبح الســوق المغاربية أكثر جاذبية للمستثمرين الأوروبيين ، فالتكامل ألمغاربي مطلب أساسي من الإتحاد الأوروبي .

وحسب بعض الدراسات تشير إلى ثلاث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري :

النسيج الصناعي الهش يتضرر إن لم نقل القضاء عليه و لو جزئيا .

الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأنية من الرسوم الجمركية تقدر ب 1.5 مليار دولار .
القضاء 58000 منصب شغل

المطلب الثاني: نشأة وتطور التعاون الجزائري الأوروبي:

1:نشأة التعاون الجزائري الأوروبي

ترجع العلاقة بين الجزائر وأوروبا إلى التقارب الجغرافي، وإلى التاريخ الطويل للتبادل التجاري وإلى التداخل الثقافي، وهي كلها عوامل من شأنها تشكل زخما من التراث المتراكم الذي يجب المحافظة على استمراره، باعتباره يساهم في بناء صرح مجموعة جهوية كبيرة في هذا العالم.

إن تنمية العلاقات الاقتصادية، وتعميق روابط التعاون والتضامن مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومع مؤسساته من شأنه يشكل مركز اهتمام كبير بالنسبة للجزائر.

وعليه فغداة حصول الجزائر على استقلالها، كانت كل من الجزائر والمغرب وتونس كلها تستفيد من وضعية تفضيلية في علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، واستمرت على ذلك الحال إلى غاية 1976.

وقصد إعطاء دفعة أكبر للتعاون، فقد تم إبرام ثلاثة عقود بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية الثلاثة الجزائر، تونس، المغرب، وهي عقود شبه متطابقة في أحكامها حيث تشمل مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي وكذلك في مجال اليد العاملة.

2: تطور التعاون الجزائري الأوروبي:

لقد عرف التعاون الجزائري الأوروبي بعد 1976 نقلة نوعية، يجب التذكير ببعض الخصائص التي أصبحت تتميز بها العلاقات بين الطرفين، حيث عرفت التجهيزات المستوردة من الاتحاد تشكل حوالي 85% خلال الفترة 77 – 1993 كما خصصت الجزائر حوالي 50 مليار إيكو (ECUS)لاستيراد التجهيزات والسلع الصناعية من الدول الأعضاء من الاتحاد الأوروبي، كما تم والي 80% من الحجم الإجمالي للمعاملات التجارية مع مؤسسات ودول الاتحاد الأوروبي.

هذا ولقد كانت ولا تزال الأسواق الأوروبية تتمون بالطاقة غير الملوثة بصورة منتظمة، ذلك ما تعتبره الجزائر ثمرة ثمينة يجب استغلالها في بناء سياسة تعتمد على التكامل المتبادل المميز مع الاتحاد الأوروبي.

والتي تعبر عند إرادة سياسية مشتركة ترجمت في سياق منطق تعاون تجسد في إبرام اتفاق تعاون في 1976، حيث يشكل المرحلة الأولى لبناء صرح هذا التعاون.

1-2: الاتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لـ 1976:[1]

لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 / 04 / 1976 ويتضمن في ديباجته العمل على قيام تعاون واسع من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وانطلاقا من الأهداف والأولويات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المتضمنة رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات من خلال محاور ثلاثة هي:

. المبادلات التجارية.

. التعاون الاقتصادي.

. التعاون في مجال اليد العاملة.

كما ينص هذا الاتفاق على أنه يمكن للجزائر أن تصدر سلعها الصناعية إلى أسواق دول المجموعة (CEE) حيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية، باستثناء المنتجات الزراعية، التي وارداتها إلى الاتحاد تتحدد في حصص، وكان على كل من تونس والمغرب أن أسعلتا هذا الامتياز، بالعكس من الجزائر التي لم تبرز وجودها بالأسواق الأوروبية في مجال الصادرات خارج المحروقات، ولم تستطع أن تصل حتى إلى حجم الحصة المحددة لها، فيما يخص المنتجات الزراعية.

1: التعاون في المجال التجاري:

لقد كان اتفاق 1976 يتوقع إجراءات ضرورية لترقية المبادلات ما بين الأطراف المتعاقدة، من خلال محاولة رفع مستوى نمو التجارة الخارجية للجزائر، وتحسين شروط دخول هذه المنتجات إلى أسواق المجموعة ونلاحظ أن التعاون التجاري كما هو موضح في نصوص العقد كان دائما لصالح الصادرات الأوروبية. حيث نجد أن حوالي 190 مليار (ECUS) مبلغ قيمة المبادلات في الاتجاهين خلال الفترة من 77 إلى 1993، شكلت فيها الصادرات الأوروبية أكثر من 90 مليار إيكو منها حوالي 50 مليار إيكو سلعا مصنعة مع دول المجموعة.

وفيما يخص السلع الغذائية (Agro – alimentation) تعتبر الجزائر أحد أهم زبائن الاتحاد الأوروبي، فإن مبلغ الواردات من المنتجات الأوروبية بعد 1982 بمبلغ سنوي في حدود 900 مليون إيكو.

[1] « Etude proposition algérienne pour un partenariat avec l'union européenne à l'horizon 2000 ». octobre 1994 – anonyme.

2: وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، التقني والمالي:[1]

فإن أحكام (Les disposition) اتفاق 1976 ترى انطلاقا من ضرورة تنمية الجزائر تشجيع:

. تنمية الإنتاج والهياكل الاقتصادية، التصنيع، وعصرنة الزراعة.

. ترقية العلاقات ما بين المتعاملين الاقتصاديين لدى الطرفين.

. تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي، وحماية البيئة.

كما تم وضع تعاون مالي بين الطرفين ضمن أربع بروتوكولات مالية لفترات خماسية منذ 1976، حيث قدر المبلغ الإجمالي بـ 854 مليون إيكو خلال الفترة 1977 – 1996.

وموازاة لذلك تم تحديد برامج أطلق عليها سياسة متوسطية متجددة

(PMR) Politique Méditerranée rénové خلال الفترة 78 – 1996، حيث استفادت الجزائر بـ 1.150 مليون إيكو لقروض الميزانية منها 214 مليون إيكو للتكيف الهيكلي،و300 مليون إيكو تم تخصيصها لـ

(PMR).

كما قام البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) بمنح الجزائر قروضنا تقدر بـ 881 مليون إيكو،[2] على أن معدل الالتزامات قد بلغ 80% في سنة 1995، في حين أن المدفوعات التي تمت لا تتجاوز 40%، وهي السنة التي جرت فيها عملية تطهير المشروعات قصد إتمام البروتوكولات الأربعة لعقد 1976، حيث خصصت 36 مليون إيكو لإتمام المشروعات المتبقية، غير أن البنك الأوروبي للاستثمار

(BEI) حسب اللجنة الأوروبية لم يقدم أموال مخاطر البروتوكول المالي الرابع المقدر بـ 18 مليون إيكو.

-2: تقييم نتائج اتفاق 1976:

وفي الأخير يمكن القول أن البروتوكولات الثلاثة الأولى قد تم تسييرها بصورة غير كفأة لأسباب عديدة من أهمها شمولها لعدد كبير من القطاعات 86 قطاعا، وكذلك الوضعية التي كانت تعيشها الجزائر بعد الثمانينات، في ين أن البروتوكول الرابع للفترة 1992 – 1996 قد تم التحكم فيه بصورة أفضل، وذلك بسبب التوزيع الأفضل للأموال، حيث قررت اللجنة الأوروبية والجزائر في ماي 1996 الانتهاء من برنامج

[1] Proposition algérienne, Op cit.

[2] EL WATAN : Algérie U.E vers quelle liberté d'échange 04 / 03 / 1997.

"دعم تكيف قطاع البناء الإجتماعي" (L'appui à l'ajustement sectoriel – habitat social) بمبلغ 70 مليون إيكو، غير أن ذلك لم يكن كافيا من وجهة نظر الجزائر.

3: مؤتمر برشلونة (1995):

الأوضاع التي أدت إلى انعقاد المؤتمر:

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العلاقات الدولية في بداية الثمانينات، والتي اشتدت في نهايتها بسقوط جدار برلين وتفكك الكتلة الإشتراكية قد أدت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) إلى محاولة إعادة تصور صياغة جديدة لعلاقاتها مع محيطها الجغرافي، حيث عمدت إلى التوسع في مجالها الجغرافي لتسمح بالانخراط في المجموعة لدول أوروبية غربية أخرى، وتوقع توسع الاتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، الأمر الذي شغل دول المغرب العربي بخطورة تراجع مشروعات التحديث (Rénovation) المتضمنة في العلاقات الأورو-مغاربية.

فالتحولات الجديدة استدعت تنظيم مؤتمر أورو متوسطي الذي انعقد في برشلونة بإسبانيا في 1995.

انعقاد مؤتمر برشلونة:

انعقد مؤتمر برشلونة الأورو ــ متوسطي في مدينة برشلونة بإسبانيا في نوفمبر 1995، حيث يهدف بصورة أساسية إلى إنشاء منطقة تبادل حر في حدود سنتي 2008 و 2010، والذي شاركت فيه دول المجموعة (CEE) بأربعة عشر دولة مشكلة ضفة شمال المتوسط، وإثني عشر دولة مشكلة ضفة جنوبه، ولقد كان الهدف الأساسي هو البحث عن أفضل إطار للشراكة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المجتمعات المدنية لضفتي المتوسط. اللتان تتميز أن بعدد من التناقضات الاجتماعية والسياسية والدينية، ويسيران بسرعتين مختلفتين، الشمال متقدم ويستحوذ على 80% ثروات العالم مقابل جنوب غارق في الفقر.

فبالنسبة للمغرب العربي نجد أنه يتبع في وارداته من أوروبا من 40 إلى 60% بالعكس من أوروبا لا تستورد من المغرب العربي سنوي 3 أو 4% من احتياجاتها من الطاقة.[1]

[1] L'économiste d'Algérie (hebdomadaire) : processus EURO-Méditerranéen, N° 39 du 25 / 03 / au 31 / 2001.

أهداف المؤتمر:

لقد جاء مؤتمر برشلونة بعملية شراكة جديدة من شأنها تسعى إلى تقريب أكثر بين ضفتي (الشمال والجنوب) المتوسط، وهي شراكة تتركز حول برنامج عمل وجدول زمني بالنشاطات المحددة في اتفاق مشترك يتمحور حول ثلاث محاور للتعاون الأورو . متوسطي وهي:

. حوار سياسي منظم ومكثف.

. تنمية تعاون اقتصادي ومالي.

. إعطاء أهمية أكبر للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وسوف نركز على مستوى الجانب المالي، نلاحظ أن برنامج بيان برشلونة قد حدد مساعدة مالية تقدر بـــ 4.685 مليون إيكو لتوزيعها على 12 دولة تقع بالضفة الجنوبية خلال الفترة 95 – 1999، بالإضافة إلى قروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، فضلا عن مساهمات مالية ثنائية الأطراف للدول الأعضاء.

ومن أهداف الاتحاد الأوروبي في عقد الشراكة التدخل السريع لوضع معايير لاقتصاديات دول الشراكة المتوسطية، وفق المعايير الأوروبية (Les normes européennes) في جميع القطاعات وتسريع عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وتنمية المبادلات التجارية معها.

ـــ فبالنسبة لدول المغرب العربي نجد أن تونس والمغرب قد استجابتا بصورة سريعة للخطوات الأوروبية، وأنهتا مفاوضات عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال نفس السنة 1995.

أما الجزائر فقد أبدت تريثا كبيرا بررته بإعطاء الأولوية للوضع السياسي الداخلي، وانتظار تبلور رؤية اقتصادية، وفق الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تواصلها، في حين بقيت العلاقات بين الجزائر والاتحاد تسيرها أحكام عقد التعاون لـ 1976.

4: عقد الشراكة الجزائرية . الأوروبية (2001):

طروحات عقد الشراكة:

في إطار إجراءات إبرام الجزائر عقد الشراكة مع (E. U) قصد إنجاز منطقة تبادل حر في منطقة المتوسط في حوالي 2008 – 2010.

تميزت العلاقات ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بخصـوصـية هامة، نظرا لأهميتها الاقتصـادية والجيو سياسية، فإن الجزائر كان يمكنها حسب بعض الملاحظين أن تكون أول بلد لأعضاء عقد الشراكة مع UE لكنها لم تفعل ذلك.

ـــ الأولى تقول أن جيراننا المغرب وتونس اللتان وقعتا على عقد الشراكة مع U. E سوف يحتلون مواقع بسرعة في الأسواق الأوروبية، ويصبح لديهم امتياز من خلال وضع آليات وهياكل وإمكانية معرفة الخبايا (Rouages) الاقتصادية عند قدوم منطقة التبادل الحرفي المتوسط.

ـ الطرح الثاني يرى العكس من ذلك أن أهمية السوق الحرة المستقبلية الأرورمتوسطية تتطلب التأني ريثما تتوفر شروط مناسبة للتفاوض حيث ظهر عنصر أساسي منذ 1995 يتمثل في مؤتمر برشلونة والحوار الأورمتوسطي.

ومن جهة أخرى أن الجزائر انطلقت في إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية لرفع مستوى تأهيل جهازها الإنتاجي من أجل منافسة اقتصاديات جيرانها، لأن حرية التبادل تتطلب منافسة واسعة.

ـــ فالجزائر لا ترغب في أن تكون سوقا للاستهلاك، بل ترغب أن تكون منافسة في السوق الجديد المستقبلي الأورومتوسطي.

خاصة وأن العقد الأول للتعاون المالي والتقني لـــ 1976 لم تستفد منه الجزائر مثل جيرانها، سواء على المستوى التجاري أو في مجال التعاون، فبعد 20 سنة من التعاون نادرا ما عرفت المشروعات تنفيذها بصورة عادية ومنذ 1976 هناك أربع بروتوكولات تم إبرامها.[1]

مفاوضات الجيل الثاني من عقد الشراكة:

لقد قامت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ما بين جوان 1994 وفيفري 1996 بمفاوضات تحضيرية مما سمح لها بحصر بعض المعلومات والمعطيات التي تساعد على توضيح مسار المفاوضات التي تواصلت يوم 04 / 03 / 1997، ببروكسل، وكان على الوفد الجزائري أن يقدم اقتراحات تجيب عن تلك المقدمة في مشروع العقد المقدمة من قبل الاتحاد في ديسمبر 1996 من قبل (Manuel martin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية وفي نفس الوقت محافظ مكلف بالمتوسط. والذي كان من المتوقع أن تدوم المفاوضات أكثر من 3 سنوات لإبرام عقد الشراكة الذي يأتي في إطار سياسة متوسطية تحديثية (Rénové)، وهي سياسة يطلق عليها أيضا، عقد الجيل الثاني، وذلك من أجل تعويض عقد التعاون المبرم في 1976 الذي منح للجزائر مساعدة مالية وصف بأنه عقد أحادي الطرف Unilatéral، حيث أن السلطات

[1] Med Bouzina : EL WATAN, Algérie- U. Européenne, vers quelle liberté d'échanges Le 04 / 03 / 1997.

الجزائرية لم يطلب منها ما تقدمه مقابل ذلك، وهو على عكس عقد الشـــراكة لديســـمبر 2001 الذي يتميز على أنه شـامل ويتجاوز بشـكل واسـع الجانب المالي والتبادل التجاري، حيث يفرض على المتعاقدين تنازل متبادل في إطار مرجعية اتفاقية برشـــلونة (La convention de Barcelone) التي حددت معالم بعملية متعددة الأطراف هدفها إنشـاء منطقة إزدهار (Prosperité) متقاسـمة ويترتب على إبرام أي عقد متطلبات يجب على كل طرف أن يأخذها على عاتقه والتي لها تأثير على اقتصاده بصورة مباشرة.

بالنسـبة لحالة الجزائر فإن الأمر يتطلب منها رفع مسـتوى تأهيل اقتصـادها الوطني حتى يمكن له أن يصـــمد أمام المنافســـة، وأن يكون اقتصـــاد إنتاج وفق المعايير الدولية، حيث يكون ذلك متبوعا بالرفع التدريجي للقيود التعريفية.

و أن ذلك من شـأنه يسـمح للجزائر من أن تتبوأ مكانة هامة على المسـتوى المغاربي، وفيما بعد على المســـتوى العالمي، والكل ســـوف يتم في إطار تشـــكيل كتلة جهوية كبيرة تســـتطيع مواجهة العولمة الاقتصادية.

و في الحقيقة أن ذلك لا يتم إلا من خلال توزيع الفوائد بصورة متوازنة بين أطراف التعاقد.

على عقد شـراكة الجيل الثاني أن يسـتحدث وسـائل تمويل جديدة ومتنوعة لضـمان التدفقات المالية بصورة متميزة.[1]

و فيما يخص حركة الأشـخاص بقيت تشـكل في نظر الأوروبيين قضـية حسـاسـة لا زالت في شـكلها النظري وحتى أنه خلال التوقيع على اتفاقيات شـنقن " Chenguen " فإن الدول الأوروبية لم تجد حلا لهذه القضية، حيث يمكن أن تثار على مستوى مجموعة الدول المغاربية ككتلة واحدة.

على غـــــرار المنظمـــــة العالمية للتجارة (OMC) تقوم الجزائر بمفاوضـات بينها والاتحاد الأوروبي من أجل إبـرام عقـد شراكة بينهما في إطار إنشاء منطقة تبادل حر. وقد حـدث ذلـك بعد الانتهاء من اتفاقاتها مع صـــندوق النقد الدولي، لتجد الجزائر نفســـها في نفس الوقت أمام مفاوضـــات هامة من أجل الانضـــمام (Accession) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) من جهة، وإبرام (La conclusion) عقد (Accord) شراكة (Association) مع الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار يمكن طرح التسـاؤل التالي، ما الفائدة المنتظرة من عقد الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

[1] GHANIA oukazi EL – WATAN , Algérie-union européenne Le 04 / 03 / 1997.

فالإجابة عن ذلك نقول أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أول شريك اقتصادي وتجاري للجزائر، كما يعتبر عضوا هاما مؤثرا في المنظمة العالمية للتجارة، كما يعتبر أول قوة الاقتصادية على المستوى العالمي.

لذلك كان لزاما على الجزائر أن تستغل هذه العناصر الإيجابية ومحاولة الاستفادة منها في إطار مفاوضات عقد الشراكة مع الجانب الأوروبي، في توفير شروط تفضيلية تسمح بتنمية وتطوير اقتصادها الوطني على جميع المستويات.

و عليه فقد أطلقت المفاوضات بصورة رسمية في مارس 1997 حول مشروع الاتفاق، غير أنها توقفت لتستأنف من جديد بعد ثلاث سنوات، لتنتهي بصدور الاتفاق النهائي للشراكة في ديسمبر 2001.

وقد كانت الجزائر قد ركزت في تلك المفاوضات على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتوج وحيد يتمثل في المحروقات، ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية، تلك هي حجج سمحت للجزائر من إدراج امتيازات تعريفية (سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية) في عقد الشراكة لـ 2001.

كما عملت الجزائر على ربط الصلة بين الانفتاح الكامل لأسواقها لمنتجات دول المجموعة، ومساهمة المجموعة في رفع مستوى تأهيل (mise à niveau) النسيج الصناعي الجزائري.

ففي المراحل الأولى من المفاوضات كانت طريقة عمل (La demarche) الجزائر هو تأجيل القضية الجوهرية المتعلقة بفك ترسانة القيود التعريفية، مع العلم أن واردات الجزائر في غالبيتها متأتية من أوروبا حيث أكثر من 56% حسب إحصائيات واردات 1999، وهذا الاتجاه يلاحظ منذ الاستقلال، وهذه النسبة سوف ترتفع إذا أضفنا لها الصادرات.

ويمكن القول أن كل المحاولات التي قامت الجزائر من أجل تنويع تجارتها الخارجية لم تستطع أن تغير هذه الحقيقة.

1-4: قراءة في عقد الشراكة الموقع عليه بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001

ديباجة العقد:

يشير عقد الشراكة إلى أنه اعتبارا للتقارب والتداخل الموجود بين دول الاتحاد والجزائر المؤسسين على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، ورغبتهما في تدعيم علاقاتهما المتبادلة الدائمة، والتضامن والشراكة والتنمية، وارتباطهما باحترام ميثاق الأمم المتحدة أساس الشراكة، وعيا بأهمية العلاقات الأورو- متوسطية من جهة، وهدف التكامل بين دول المغرب العربي، ورغبة منها في تحقيق أهداف الشراكة

المتمثلة في تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة والجزائر، ورغبة منهما في وضع وتعميق التشاور السياسي لحل المسائل الثنائية والدولية ذات المصالح المشتركة، وعيا بان الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة من شأنهما تشكلان تهديدا بالنسبة لتحقيق الشراكة، واستقرار المنطقة، آخذين في الاعتبار إرادة المجموعة في دعمها للجزائر خاصة في مجهوداتها في مجال الإصلاح والتكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، واعتبار من الاختيارات المتخذة من قبل الطرفين لصالح حرية التبادل في ظل احترام الحقوق والالتزامات النابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) الناتجة عن دورة أوروغواي، ورغبة في بناء تعاون مدعم بالحوار المنتظم في المجال الاقتصادي، والعلمي، والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي والسمعي البصري والبيئة من أجل تفاهم متبادل أفضل.

2-4 الأهداف التي يسعى إليها:

تشير النقطة الثانية من المادة الأولى إلى أن العقد يهدف إلى:[1]

- تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتهما وتعاونهما في جميع المجالات الهامة.
- تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط التحرير المتدرج لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تفضيل تبادل الأفراد ضمن الإجراءات الإدارية.
- تشجيع التكامل المغاربي، بتفضيل تبادل التعاون بداخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.
- ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والثقافية والمالية.

كما تشير المادة الثانية: إلى احترام مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوحاة منها السياسات الداخلية والدولية لحقوق الإنسان.

3-4بعض أشكال التعاون الواردة في عقد الشراكة لـ 2001:

1 ـــ التعاون في مجال حرية تبادل السلع: فالمجموعة والجزائر تسعيان بصورة تدريجية إلى إقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة، بدءا من دخول العقد حيز التطبيق، بالنسبة للمنتجات الصناعية تشير المادة 8 أن المنتجات من أصل جزائري يكون استيرادها مقبولا في المجموعة معفية من

[1] L'accord d'association Algérie – union européenne le 24 / 12 / 2001.

الحقوق الجمركية والرســـوم ذات الأثر المعادل "Les droits de douane et taxes d'effet équivalent " المطبقة على الواردات الجزائرية من المنتجات من أصــل المجموعة والتي تلغى تدريجيا بعد دخول هذا العقد حيز التطبيق كما يلي:

- بعد سنتين تلغى 80% من حقوق الأساس، . بعد 3 سنوات تلغى 70%.
- . بعد 4 سنوات تلغى 60%، . بعد 5 سنوات تلغى 40%.
- ـــ بعد 6 سنوات تلغى 20%، ـــ بعد 7 سنوات تلغى الرسوم الجمركية بصورة نهائية وذلك بالنسبة لقائمة السلع الموجودة بالملحق 3.

أما بالنسبة لقائمة السلع بالملحق رقم 2 و 3 تلغى تدريجيا كما يلي:

- بعد سنتين تلغى 90%، . بعد 3 سنوات تلغى 80%.
- بعد أربع سنوات تلغى 70%، . بعد 5 سنوات تلغى 60%.
- . بعد 6 سنوات تلغى 50%، . بعد 7 سنوات تلغى 40%.
- بعد 8 سنوات تلغى 30%، . بعد 9 سنوات تلغى 20.
- بعد 10 سنوات تلغى 10%، . بعد 11 سنوات تلغى 5%.
- بعد 12 سنة تلغى الرسوم الجمركية نهائيا.

وفي حالة حدوث صـــعوبات خطيرة بالنســـبة لمنتوج معين، يمكن أن تراجع القائمة بصـــورة مشتركة.

كما تسـعى كل من المجموعة والجزائر إلى القيام بتحرير واسـع لمبادلاتها بصـورة متدرجة وبصـورة متبادلة لمنتجاتها الفلاحية، ومنتجات الصيد والمنتجات الفلاحية المحولة التي تشكل مصلحة للطرفين.

2. <u>التعاون في المجال الجمركي</u>:

1 . يسعى التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر وتكون الأولوية في:

أ . تبسيط المراقبة والإجراءات الجمركية.

ب ـ تطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لتلك التي تطبق في المجموعة وإمكانية إنشاء روابط بين نظم العبور بين الطرفين.

2 ـــــ بدون إلحاق أي ضـــرر هناك أشـــكال أخرى من التعاون متوقعة في هذا العقد منها محاربة المخدرات، وتبييض الأموال.

3ـــ التعاون في مجال الإحصاء: فالهدف الأساسي في هذا المجال هو ضمان تقارب في المنهجية المســـتعملة من قبل الطرفين فيما يخص مقارنة واســـتعمال الإحصـــائيات، ومنها أيضـــا ما يتعلق بالتجارة الخارجية، المالية العمومية وميزان المدفوعات، الديمغرافية، الهجرة، النقل والاتصـــالات وكذلك في جميع المجالات التي يشملها هذا العقد، كما يمكن أن تقدم مساعدات تقنية أن كان ذلك لازما.

4. التعاون في مجال حماية المستهلك:

1 . يسعى الطرفان إلى مطابقة نظاميهما لحماية المستهلكين.

2 . هذا التعاون يشمل بصورة أساسية المجالات التالية:

أ ـــــ تبادل المعلومات فيما يخص النشـــاطات التشـــريعية والخبرة، وكذلك بين ممثلي مصـــالح المستهلكين.

ب . تنظيم ندوات وتربصات في مجال التكوين.

ج . وضع أنظمة دائمة للإعلام المتبادل حول المنتجات الخطيرة بالنسبة لصحة وأمن المستهلكين.

د . تحسين الإعلام المقدم للمستهلكين فيما يخص الأسعار، خصائص المنتوج والخدمات المقدمة.

هـ . تطوير مخابر التحليل الجزائرية، ووضع أنظمة إعلام لا مركزية لصالح المستهلكين.

و . المساعدة على وضع شبكة للإنذار مربوطة بالشبكة الأوروبية.

المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

نشأة وأهداف المنظمة:

إن أغلـب المنخرطين في المنظمـة العـالميـة للتجـارة (OMC) هم الـذين كـانوا يجرون مفاوضـــات مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، وبمجرد إنشـــاء المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995 بمراكش أصـبحوا مؤسـسـين مباشـرة، وكذلك الدول التي انخرطت في التعريفة العامة بعد شهر أفريل 1994 وقبل إنشاء المنظمة والدول التي شاركت في دورة أورغواي ولم تنه مفاوضات انخراطها إلا في 1995 حيث أصبحت أعضاء في ذلك الوقت.

فجميع هذه الدول صارت أعضاء من المؤسسين الأصليين للمنظمة العالمية للتجارة، فالمنظمة تتلقى أعضاء جدد، وكذلك مترشحين جدد.

في جانفي 2000 بلغ عدد الأعضاء 144 عضوا، وأكثر من 30 بلدا شرع في مفاوضات بقصد الانضمام (يعتبرون كملاحظين). وخلال الإونكتاد (UNECTAD) التاسع أقرت المجموعة الدولية بإدماج البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصادي المركزي إلى الاقتصاد الحر في النظام التجاري الدولي حتى يمكنها الانتفاع من فوائد عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة، ويساعد الأونكتاد في تشجيع وتسهيل هذا الإندماج والذي يتمثل في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهذه العضوية تمكن البلدان من تحديد استراتيجيتها التنموية وسياستها التجارية أكثرا استقرارا وذات قابلية للتنبؤ.

فالانضمام ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية، والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام التي يترتب عليها تنازلات والتزامات تتعلق بوصول السلع الأجنبية إلى أسواق البلد طالب الانضمام (مثل الإعانات الزراعية والصناعية، وسياسات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية).

فعملية الانضمام عملية معقدة وقد تطول، لذلك فهي تتطلب تحضيرا وتنسيقا كبيرين بين مصالح الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدفاع بصورة فعالة عن المصالح الوطنية كما يتطلب الانضمام مفاوضات حازمة مع أهم أعضاء المنظمة التي تتضمن قضايا استراتيجية ذات مدى بعيد، وهي أكثر تعقيدا من مفاوضات الـ " GATT ". فاتفاقيات متعددة الأطراف للمنظمة تشمل أحكاما وقواعد محكمة ومفصلة، حيث تغطي تجارة السلع والخدمات، وحماية الحقوق الفكرية والثقافية، وهي أحكام تقحم البلد المنظم في ميادين كانت تعتبر تدابير سياسية ذات شأن داخلي، كما ارتفعت مقاييس الانضمام من قبل أهم البلدان التجارية.

مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

من مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يمكن ذكر ما يلي:

- ✓ أن تطبيق اتفاقيات المنظمة بصورة عامة تمنح للبلدان الأعضاء فرصا تجارية أوسع.
- ✓ أن القوانين متعددة الأطراف تتميز بأنها أكثر إحكاما وتمنح مناخا تجاريا أكثر أمنا وقابلية للتنبؤ، وتضفي اليقين على العلاقات التجارية.
- ✓ أن أعضاء المنظمة لوحدهم يتمتعون بممارسة الحقوق التي تتضمنها اتفاقيات المنظمة.

- ✓ أن اتفاقيات المنظمة تضمن شفافية السياسات التجارية وممارسة الشركاء التجاريين مما يزيد من الأمن في العلاقات التجارية.
- ✓ العضوية تمنح الأعضاء وسيلة لتحسين الفوائد الاقتصادية والتجارية، من خلال مشاركتهم الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة.
- ✓ قد يتم توسيع التخفيضات الجمركية، والالتزامات المتعلقة بالخدمات وغيرها من الأنظمة التجارية من أعضاء المنظمة لغير الأعضاء الخاضعين للاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية الموجودة.

غير أن البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لم تنضم بعد إلى المنظمة قد تجد نفسها في وضعية غير ملائمة التي يعكسها البقاء، خارج النظام، خاصة في بعض الميادين.

المنسوجات والملابس: سوف لن تتمتع البلدان غير الأعضاء بمنافع اتفاق المنظمة من إزالة الحصص المتضمنة في اتفاقية الألياف المتعددة وغيرها من الحصص المستعملة ضد المنسوجات والملابس، ولا من ارتفاع نسب النمو لحصص المنتوجات التي لا تزال رهن القيود خلال فترة العشرية الانتقالية.

كما قد تواجه البلدان غير الأعضاء تقييدات جديدة ضد صادراتها من المنسوجات والملابس بدون أي تقييم زمني.

الزراعة: أن البلدان غير الأعضاء في المنظمة سوف لن تتمتع بفرص الوصول إلى الأسواق المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الزراعة المنظمة، ولا بجداول أعضاء المنظمة فيما يخص الوصول إلى الأسواق كما هو متوفر لدى أعضاء المنظمة.

كما يطبق على صادراتها من المنتجات الفلاحية نسب جمركية عالية، نتيجة لتحويل الإجراءات غير الجمركية إلى إجراءات جمركية وتثبيتها من طرف أعضاء المنظمة.

مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية طبقا لاتفاقيات المنظمة:

إن مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية تعتبر حقا بالنسبة لجميع أعضاء هذه المنظمة، كما يكون لهم الحق في اختبار الضرر بإجراء تحقيقات بشأن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، علاوة على ذلك فإن القوانين المعمول بها في بعض البلدان الرئيسية في التجارة، فاختبار الضرر لا يطبق على المنتوجات المستوردة من بلدان غير الأعضاء. وأن هذه الأخيرة تجد نفسها أمام إجراءات مضادة للإغراق تمييزية، وضعت للتعامل مع الاقتصاديات "غير السوقية " حيث تكون لها إمكانيات محدودة للطعن فيها.

الإجراءات الوقائية: فالأحكام الأساسية في اتفاقيات المنظمة بشأن الوقاية مثل: ـ تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية للإجراءات الوقائية مع استثناءات محدودة ومعرفة بوضوح.

. إزالة الإجراءات التقييدية الاختيارية على الصادرات.

. الإجراءات المشددة مثل المشاورات والأخطار في تنفيذ الإجراءات الوقائية.

فجميع هذه الإجراءات لن تطبق على البلدان غير الأعضـــاء، بل ذلك من شـــأنه أن يشـــدد التمييز ضدهم في النظام التجاري العالمي.

بعض الدول التجارية الكبرى: أبقت إجراءات تمييزية إضـــافية ضـــد ما يســـمى بالدول ذات " تجارة حكومية " أو " الاقتصـــاديات غير الســـوقية " (ذات اقتصـــاد مخطط مركزيا ســـابقا) وهي إجراءات لا يمكن تطبيقها على الدول الأعضاء في المنظمة في ظل أحكام وقواعد المنظمة.

ـــ هناك مشكلة أخرى تواجه بعض الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، أو في الحصول أولا على ملاحظ في المنظمة تتمثل في التغلب على المعارضـة السياسية الشديدة من قبل بعض أهم الأعضـاء في المنظمة الذين يركزون في بعض الحالات على قوانينهم الوطنية الهادفة لعزل هذه البلدان من العلاقات الدولية.

وقد لا تواجه البلدان غير الأعضاء في المنظمة بالضرورة التمييز المذكور أعلاه بفضل اتفاقات ثنائية تنص على معاملة الدولة الأولى بالرعاية بينها وبين أعضـــاء بعينهم في المنظمة، أو لأن القوانين السارية لا ترى بعمل أي ممارسة تمييزية.

لكن قانون الولايات المتحدة ينص في أحد أحكامه، أن المعاملة الخاصـــة بالمنظمة ليس من الضـــروري أن تعمم بمقتضـــى اتفاقات ثنائية تأخذ بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ، وفي حالة وجود تمييز، لا يمكن لغير الأعضـــاء اســـتعمال آلية فض المنازعات للدفاع عن حقوقهم، وما أن يقوموا به ينحصـــر في النطاق الثنائي المطبق على المستوى السياسي والتجاري.

هذا ويعتبر التمييز من أهم الانعكاسات السلبية لعدم العضوية[1]

كيفية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

[1] المنظمة العالمية للتجارة: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WT / ACC / 1) 24 مارس 1995، ص 4، 5.

أنه لكل منطقة جمركية " أو رقعة جمركية " (Territoire douanier) تتمتع باســـتقلالية تامة في مجال ســياســتها التجارية يمكنها أن تنضــم إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفق شــروط متفق عليها مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك وفق المراحل الأربع التالية:

المرحلة 1: تعريف البلد المترشــح بنفســه لأعضــاء المنظمة: ويتم ذلك بإجراء تقديم عرض حول الســياســات التجارية والاقتصــادية المتبعة، ضــمن مذكرة حيث تتفحصــها لجنة العمل المكلفة بدراســة طلب الانضمام، ويحق لجميع الأعضاء المشاركة في هذه اللجان.

المرحلة 2: أن يعرض البلد المترشح ما قدمه أمام كل عضو في المنظمة: وعندما تتقدم مجموعة العمل في عملها بصــورة كافية في فحصــها لمبادئ وســياســة البلد المترشــح، وموازاة لذلك، يشــرع في إجراء مفاوضــات ثنائية بين هذا الأخير ومختلف أعضــاء المنظمة، وهي مفاوضــات ثنائية، كون أن لكل عضــو له مصـــالح تجارية خاصـــة به، في جال الحقوق الجمركية، والالتزامات النوعية (Spécifique) فيما يخص دخول الأسواق وإجراءات أخرى تتعلق بالسلع.

وأخرى تتعلق بالســلع والخدمات، وأن هذه الالتزامات التي يتفق عليها مع العضــو المفاوض، من شــانها تســري على بقية أعضــاء المنظمة الآخرين وفقا لقواعد عدم التمييز، حتى وأن هذه المفاوضــات تمت في إطار ثنائي وهي مفاوضـــات من شـــأنها تحدد إمكانية الامتيازات التي يمكن الحصـــول عليها في مجال ضمان التصدير من الدولة طالبة الانضمام.

وهي مفاوضـــات يمكن أن تكون معقدة جدا، في بعض الأحيان، قد تأخذ دورة تفاوضـــية تجارية متعددة الأطراف بكاملها.

المرحلة الثالثة: تحديد مشــروع بشــروط الانضــمام: عندما تنتهي مجوعة العمل ن فحص النظام التجاري للبلد المترشـــح، وتنتهي كذلك المفاوضـــات الثنائية الموازية حول دخول أســـواقه، بعد ذلك تفرض شروط الانضمام في تقرير يسمى " بروتوكول الانضمام " مع قائمة بالتزامات العضو المستقبلي.

المرحلة الرابعة: وأخيرا اتخاذ القرار: يتضـــمن الملف النهائي تقرير البروتوكول وقائمة الالتزامات، حيــث تعرض على المجلس العــام (le conseil général) أو على المؤتمر الوزاري (Conférence ministerielle)، إذا صوت عليها ثلثي أعضاء المنظمة، يكون على الدولة المترشحة أن توقع البروتوكول، ومن ثم تنضم إلى عضوية المنظمة.

وحتى تتم إجراءات الانضمام بصورة نهائية لابد من المصادقة على البروتوكول من قبل البرلمان أو الهيئة التشريعية المعنية.

تمثيل الدول الأعضاء والمجموعات في تسيير المنظمة:

يمثل الدول الأعضـــاء في أشـــغال المنظمة مندوبيهم وذلك في مجال النشـــاطات الصـــناعية والتجارية اليومية، أما فيما يخص السـياسـات التجارية ومواقع التفاوض تحدد من قبل الإدارة المركزية، وذلك بعد اسـتشـارة المؤسـسـات الخاصـة، والهيئات المهنية والفلاحية والمسـتهلكين والمجموعات ذات المصـالح الأخرى.

و حيث أن أغلب الدول لديها هيئات دبلوماسية بجنيف قد يشرف عليها سفير معتمد بصورة خاصة لدى المنظمة.

يشـــارك أعضـــاء الهيأة الدبلوماســـية في اجتماعات العديد من المجالس واللجان ومجموعات العمل بمقر المنظمـة، وفي بعض الحـالات يمكن للدولـة أن تبعث بخبرائها لعرض رأيها في المســـائل النوعية (Spécifique) ونظرا لارتفاع عدد المســـائل المعالجة من قبل المنظمة وفقا لتقنيتها العالية في بعض المواضيع، فإن العديد من الدول الأقل تقدما تكون لهم صعوبات في إيجاد موظفين مؤهلين بشكل كافي.

تمثيل مجموعات الدول في المنظمة:

في بعض الأحيان تتحد الدول من أجل تشـكيل مجموعات أو تحالفات بداخل المنظمة ويقررون في بعض الحالات التكلم بصوت واحد من خلال ناطق باسمها أو من خلال فريق واحد للتفاوض.

وهي ظاهرة تدخل في إطار منطق حركة التكامل الاقتصـــاديين من خلال الاتحاد الجمركية مناطق التبادل الحر، والسوق المشتركة، التي نجدها عبر العالم وهي في ازدياد مستمر، وهي وسيلة أيضا بالنسبة للدول الصغيرة للتفاوض بأفضل علاقة مع كبار الشركاء التجاريين.

ويكون في بعض الأحيان من الأســـهل الوصـــول إلى تفاهم بين مجموعة دول التي تصـــادق على مواقف مشتركة (Des position communes).

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مجموعة وأكبر شـــســـاعة، ويطلق عليها رســـميا "المجموعة الأوروبية " في إطار المنظمة. وبأعضـائها الخمسـة عشـر فإن الاتحاد الأوروبي يشـكل اتحاد جمركيا له سياسة تجارية خارجية ورسوم جمركية مشتركة بين جميع أعضائها. وأن الدول الأعضاء تنسق مواقفها في بروكســـل " و " جنيف " غير أن اللجنة الأوروبية هي التي تتكلم باســـم " الاتحاد " في جميع اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة. هذا ويعتبر " الاتحاد الأوروبي " عضـوا كامل الحقوق في المنظمة، ونفس الشـيء بالنسبة للدول فهي أعضاء كذلك.

أعضـاء المنظمة المنتمون إلى جمعية دول جنوب شـرق آسـيا (ANASE) (Association des nations de L 'Asie sud-est)[1] وهي مجموعة لم تبلغ درجة التكامل الاقتصـادي بعد، لكن لها مصـالح تجارية مشـتركة حيث يمكن أن تنسـق مواقفها والتعبير عنها بصـوت واحد عن طريق ناطق رسـمي بصـورة دورية لأعضاء المجموعة.

مجموعـة النظـام الاقتصـــادي اللاتينو- أمريكي (SELA) (Le systeme Eco-latino-americain) الذي يمكن أن يشكل في بعض الأحيان موقفا موحدا.

مجموعة دول إفريقيا، والكراييب، والمحيط الهادي (ACP) حيث لم تصـــل مجهودات التكامل الاقتصادي الجهوي درجة التكلم عن طريق ناطق رسمي بموقف موحد.

مجموعة اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA).[2]

مجموعة " السوق المشتركة للجنوب " أي جنوب أمريكا " (MERCOUSUR).[3]

مجموعة (CAIRUS)[4] وقد تشكلت قبل بداية دورة الأوروغواي في 1986 وهي تسـعى إلى الدفاع عن تحرير تجارة المنتجات الفلاحية، خاصـة وأن مواردها لا تسـمح بمنافسـة أكبر بلد وهو الولايات المتحدة في تقديم الدعم الداخلي ودعم الصادرات.

إشكالية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة:

إن كل البلدان التي تنظم في المنظمـة العـالميـة للتجـارة يمكنهـا أن تقع في إحـدى المجموعـات الأربع التالية، وكل مجموعة لها الحق في معاملة خاصة ومتميزة تمنحها إياها اتفاقيات مناسبة للمنظمة:

أ ـــ البلدان الأقل تطور، ب ـــ البلدان في طريق النمو، ج ـــ البلدان المستوردة بصورة واضحة للمنتجات الغذائية، هـــ ـــ البلدان في طريق التحول نحو اقتصاد السوق. حيث نجد أن مجموعة الدول الأقل تطورا (Moins avancés) محددة بوضـــوح حســـب مرجع التعريفات المناســـبة للأمم المتحدة، وأن البلدان المستوردة بصورة واضحة للمنتجات الغذائية محددة في قائمة من قبل لجنة الفلاحة لـــ OMC فبالنسبة للدول النامية، والدول في طريق التحول نحو اقتصـاد السـوق فإن اتفاقيات المنظمة تحدد بصـورة مرنة الفوائد التي تستفيد منها هاتين المجموعتين.

[1] جمعية دول جنوب شرق آسيا (ANASE) وهي بروناي، ماليزيا، الفلبين، سنغفورة وتايلندة ثم الفتنام الذي تقدم بإجراءات الانظمام إلى OMC.

[2] مجموعة " اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية " (ALENA) وتضم الولايات المتحدة، كندا المكسيك.

[3] مجموعة " السوق المشتركة للجنوب " (MERCOSUR) وتضم الأرجنتين، البرازيل، البراغواي، الأوروغواي.

[4] مجموعة (CAIRUS) أعضاؤها ينتمون إلى أربع قارات بعضها ينتمي إلى (OCDE) والبعض الآخر دول نامية وتشمل هذه المجموعة الأرجنتين، استراليا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا، فيجي، هنغاريا، إندونيسيا، ماليزيا، زيلندا الجديدة، البراغواي، الفلبين، تايلندا، الأوروغواي.

في حين أن القرارات الوزارية تتضـمن الإجراءات الخاصـة لفائدة البلدان الأقل تطورا، كما تحدد الإجراءات المتعلقة بالآثار السـلبية المحتملة لبرامج الإصـلاح في المجال الزراعي سـواء في البلدان الأقل تطورا أو في البلدان المستوردة بصورة واضحة للمنتجات الغذائية.

و عليه فإن البلدان في طريق الانضـمام والتي تعتبر نفسـها ضـمن هذه المجموعة أو تلك كان عليها أن تتأكد من وجود إشـارة نوعية "Mention spécifique" خاصـة بالمجموعة التي تنتمي إليها على مستوى مجموعة عملها.

ومن الناحية العملية فإن جميع البلدان النامية المرشحة للانضمام قد واجهت صعوبات فيما يخص الاستفادة الكاملة من أحكام المعاملة الخاصة (Traitement spécial) والمميزة (Différencié) والتي هي متضـمنة في اتفاقيات المنظمة وفي القرارات الوزارية لمؤتمر مراكش. ويتعلق الأمر باكتساب، وفي بعض الأحيان يصعب حتى معرفتهم ضمن إطار مجموعة الدول النامية، ونفس الشيء بالنسبة لبقية الدول بما فيها الدول الأقل تطورا، فالمشكل بقي مطروحا بالنسبة لبعض الذين أقدموا على المفاوضات وفق المادة 12 للاتفاق المنشئ للمنظمة (OMC).[1]

هذا وأن الدول النامية المرشـحة للانضـمام لا تتوفر دائما على شـروط مفاوضـات ناجحة، وأن العوائق التي تواجهها باستمرار هي التالية:

ضعف استراتيجية المفاوضات للعديد من الدول المرشحة للانضمام:

إن أغلب الدول التي هي في طريق الانضـمام لا تولي اهتماما كافيا لاسـتراتيجية مفاوضـاتها الخاصـة قبل الشـروع في مفاوضـات مطولة ومعقدة، والتي تؤثر بصـورة مباشـرة على منافسـتها الدولية المستقبلية، وفرصـها التجارية وتنميتها الاقتصـادية بالنسبة للعديد من الدول استراتيجيتهم الوحيدة هي البحث عن انضـمام بأكبر سرعة ممكنة دون النظر إلى عدم كفاية هذا الانضـمام أو لقدرتها المستقبلية في ضـمان الالتزامات، والبعض من هذه الدول لا تكتشـف عواقب الانضـمام إلا في مرحلة متقدمة من المفاوضـات، الأمر الذي يعقد لها عملية إنهاء الانضمام، ويولد تشنجات مع البلدان الأعضاء في المنظمة، وهي وضعية عاشتها كل من: ليتوانيا، أرمينيا وإستونيا.

ضعف التحكم في آلية (تكتيك) المفاوضات:[2]

[1] Ministère du commerce : rapport au gouvernement sur les élément essentiels de la stratégie de négociation de l'accession de l'Algérie à L'OMC ; P 6 et 7.

[2] Ministère du commerce, rapport au gouvernement, Op cit, P 9.

فبالنظر إلى ضعف تجربتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن البلدان في طريق الانضمام بصورة عامة تجهل آلية المفاوضات، خاصة تقاليد عملية المفاوضة في نظام التعريفة العامة والمنظمة (GATT / OMC) فالقاعدة الأساسية غير الرسمية لهذه المفاوضات تقضي بأن أي اتفاق سوف لن يحصل ما دامت المفاوضات غير منتهية.

بمعنى أن لمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تعتبر قاعدة توازن شامل من خلالها يحدد البلد الفوائد التي يحصل عليها مقابل الالتزامات التي يلتزم بها وفقا طبقا للمصالح الوطنية.

غير أن العديد من الدول تجهل هذه الخطوات وتسمح لنفسها بتحمل التزامات وتعهدات بدون مبرر، الأمر الذي أضعف من قوتها التفاوضية، مما شكل عليها وسيلة ضغط إضافية خاصة من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة، وهو ما لاحظناه في تجربة كل من ألبانيا، أرمينيا، إستونيا، جورجيا، كيرغيزيا، وغيرها من البلدان، زيادة عن ذلك فإن، البلدان في طريق الانضمام قد اتجهت لارتكاب أخطاء فادحة على مستوى المفاوضات الثنائية فيما يخص دخول أسواق السلع أو الخدمات.

القبول بالتزامات زائدة:

غالبا ما يقوم العديد من الدول في طريق الانخراط بتقديم نفسها على أنها فائقة التحرير (ultra – liberaux) بالمعنى الاقتصادي والتجاري، وذلك بتحملها التزامات زائدة خارجة عن اتفاقيات OMC حيث تتجاوز بكثير تلك التي تلتزم بها البلدان الأعضاء، ويحدث هذا غالبا من خلال الضغط الذي تفرضه الدول الكبرى التي لها تأثير كبير لدى المنظمة وبعد أن يتم الانضمام فالبلد الذي يصبح عضوا ويفهم منطق المفاوضات مع شركائه التجاريين، يصبح من الصعب عليه وأحيانا من المستحيل عكس المواقف للوصول إلى التزامات أكثر توازنا.

وسوف نورد بعض الأمثلة عن تلك المواقف السيئة في المفاوضات:

ـــ التزامات بعدم الرجوع إلى أدوات للسياسة التجارية بالرغم من أنه مسموح بها من قبل المنظمة، مثل رخصة الاستيراد (وهي موضوع عقد خاص تسمح به المنظمة)، رخص التصدير، رسوم على الصادرات، التقييد الكمية (وهي مسموح بها في بعض الحالات مثل الحماية أو التقييد من أجل مواجهة صعوبات في م. المدفوعات) وهي حالة خاصة بأرمينيا، كيرغيزيا، وجورجيا.

ـــ التزامات بتخفيض أو إلغاء الرسوم على الصادرات، بينما المنظمة لا تفرض أية قاعدة في هذا الموضوع مثل دول البلطيق، وأرمينيا، كرغيزيا.

ـــــ التزامات تقبل تحت ضغط البلدان الأعضاء في المنظمة بتخفيض التعريفة الجمركية إلى أدنى مستوي كبير، وتحرير جميع قطاعات الخدمية بصورة كاملة، وبتخفيض إلى أدنى درجة الدعم المحلي على الفلاحة إلى درجة الصفر.

ودعم الصـــادرات الفلاحية، حالة أرمينيا جورجيا، كرغيزيا وبدرجات متفاوتة بلدان البلطيق، وملدافيا.

ـــ القبول بالتزامات دون التقييم المسبق لأثرها على اقتصادياتها المحلية لجميع المبادلات الاختيارية بالتخفيض إلى الصفر للتعريفات المطبقة في بعض الميادين (وهي أحد عشر مثل المنتجات الصيدلانية، المنتجات التكنولوجية والإعلامية، التجهيزات الفلاحية، مواد البناء وغيرها)، حالة كرواتيا، أرمينيا، جورجيا، كرغيزيا، دول البلطيق.

ـــ التزامات بقبول الانضمام المتعددة الأطراف الاختيارية (Optionneles) حول الأسواق العمومية، وحول تجارة المطارات المدنية، دون بذل المجهود في فهم هذه الاتفاقيات، بل على الأقل تقدير مدنى أثرها على الاقتصاد المحلي، حالة أرمينيا، كيرغيزيا، وبلدان البلطيق.

ـــــ الالتزامات بعدم تطبيق إجراءات الوقاية (Sauvegarde)، وإجراءات ضد الإغراق، أو إجراءات تعويضـــية وذلك قبل انضـــمام إلى المنظمة حتى أنها تتوفر على تشـــريع مناســـب، حالة بلدان البلطيق وكرغيزيا.

ـ والأبعد من ذلك هناك بيان قدم من قبل إحدى البلدان في طريق الانضمام (Accedants) وهي " كرغيزيا " حيث ذهبت إلى عدم حماية أي صناعة محلية، أو سوق أو وحدة اقتصادية.

ـــــ بيانات بعض الحكومات تتضمن تطبيق اتفاقيات المنظمة دون اعتماد فترات انتقالية بالرغم من أنه مســموح بها حتى في بعض هذه العقود، كما أنه يبدو واضـــحا منذ البداية، أن هذه الدول ليس له القدرة الكافية للتمســـك بتلك الالتزامات في المجالات مثل حقوق الملكية الفكرية والثقافية (Accodr ADPIC)، تقييم الســـلعة لدى الجمارك، القيود التقنية والتجارية، الإجراءات الصـــحية، والصـــحة النباتية حالة أرمينيا، كرواتيا، جورجيا، كرغيزيا.

ويمكن القول بأن " المعيار السلبي للانضمام " قد تم من قبل " كرغيزيا " في جويلية 1998، حيـــث سجلت التزامات معيقة لم تقبل في تاريخ المفاوضات التجارية للتعريفة العامة (GATT) والمنظمة (OMC).

دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

انطلاقا من أهداف ومبادئ المنظمة التي ترى بعدم التمييز بين أعضائها في تسوية المنازعات، وإلزامية تنفيذ أحكامها، فضـــلا على منح الدول النامية ميزة تفضـــيلية في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة، وظهورها كبديل وحيد " للغات GATT) في تنظيم التجارة العالمية، حيث صـارت المنظمة تسـعى بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين إلى بناء نظام اقتصادي دولي جديد، يتوافق وطموحات الدول العضوة فيها. وهي منظمة جديدة لها قاعدة قانونية متينة تتمتع بالسلطة التنفيذية.

وهـو الأمر الذي جعل عمليـة الانضمـام أمـر مفروغ منه، وفي هذا الصدد ثار جـدال وطني حول فكـرة الانضمـام، فمنـه من يرى بأنها حتميـة، ومنه من يرى بأنها اختيـار استراتيجي لمحاولـة تجاوز الأزمة الحاليـــة، والتكيـــف مع التغيرات الدولية الجديدة، لا سيما وأن الجزائر لا زالت في طور الانتقال إلى نظام اقتصـــــاد السـوق، الذي يقوم على أسـاس حرية المنافسـة، وحرية تنقل السـلع والخدمات بين الدول وتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وهو ما تسعى إليه المنظمة.

و بالنظر إلى حقيقة الاقتصـاد العالمي وتشـكيلة المنظمة، فإن الجزائر تجد نفسـها مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى لا تبقى معزولة عن النشاطات التجارية العالمية، وحتى تتمكن الجزائر من الحصول على حصص في السوق العالمية والدفاع عن مصالحها، عليها أن تكون طرفا في المنظمة.

و هناك من يرى أنه إذا تأخرت الجزائر عن الانخراط، فستجد نفسـها مجبرة على تطبيق أنظمة تجارية ليس باسـتطاعتها رفض أي شـرط من شـروطها في مجال التعامل الثنائي مع البلدان التي تتعامل معها في المجال الاقتصادي والتجاري وغيرها.

كما نجد أن معظم المتعاملين الاقتصـــاديين مع الجزائر هم أعضـــاء مؤثرون في المنظمة، ويسـتحوذون على نسـبة كبيرة من حجم التجارة العالمية مثل الاتحاد الأوروبي، فضـلا على أن معظم الدول البترولية هي عضوة أيضا في المنظمة.

و في هذا الإطار قامت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية، برفع الحواجز غير التعريفية التي تعيق التجارة، كما قامت باسـتخدام التعريفة لحماية الإ،تاج الوطني، كل هذه المعطيات تشـير إلى ضـرورة الانضمام إلى المنظمة الجديدة.

المفاوضات حول الانضمام:

انعقدت عدة اجتماعات بوزارة الخارجية ضـــمت ممثلين عن الجمارك ووزارات التجارة والمالية والتخطيط خلال الفترة ما بين 86 و 1987، وأعدوا تقريرا الذي بموجبه أبدت الجزائر نيتها في الانضـــمام إلى الجات، في 30 أفريل 1987، حيث اسـتفادت من عضـوية الملاحظ مما مكنها من المشـاركة في دورة

الأوروغواي التي انطلقت في ســـبتمبر 1986، وفي نهاية هذه الدورة قامت الجزائر بتبليغ أمانة " الجات " بنيتها في القيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي. وفي 07 / 11 / 1994 تم تحويل مجموعة العمل ذات العضوية في "الجات" إلى مجموعة العمل ذات العضوية في " المنظمة " يرأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين.

و بعد الانتهاء من إعداد مذكرة انضمام الجزائر من قبل لجان حكومية متخصصة من شأنها تتضمن اتجاه السياسة التجارية وما يرتبط بها، حيث تم عرضها على مجلس الحكومة في ماي 1996، وفي 5 جويلية 1996 تم إيداع المذكرة النهائية لدى أمانة OMC، حيث تم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة، لتقوم المنظمة بتشكيل فريق عمل من الخبراء أوكلت له مهمة انضمام الجزائر إلى OMC فقام بدراسة الملف، ومن تم شرع في طرح ا يزيد عن 500 سؤالا منها 174 سؤالا طرحها الأعضاء الأوروبيون، منها 22 سؤالا من الاتحاد الأوروبي متعلقة بالنشاط الاقتصادي والتجاري، ونظم حماية الملكية وتأسيس الشركات والنظام الجمركي، والجبائي والمصرفي وغيرها.

كما قدمت سويسرا 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس المؤسسات وفروع البنوك الأجنبية، وغيرها من الأسئلة.

بعد ذلك قامت الجزائر بالرد على تلك الأسئلة من خلال ملف جديد قدم للمنظمة وهو ما أثار أسئلة أخرى.

المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا الحساسة المتعلقة

بنظام التجارة الخارجية الجزائرية:

تهدف المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى معالجة قضايا تنظيم التجارة الخارجية وجعلها تتوافق مع قواعد وأحكام اتفاقيات المنظمة حيث تشكل مراكز اهتمام السلطات الجزائرية، حيث نوقشت القضايا العادية على مستوى مجموعة العمل، والقضايا الحساسة على مستوى الوزراء والتي يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية:

1 . <u>محاولة فرض القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف الهيكلي</u>:

وتشكل هذه المحاولة عائقا كبيرا في المفاوضات حول تحرير النظام التجاري وبالنظر إلى العدد المحدود من الأسئلة (مقارنة ببعض الدول التي تتلقى حوالي ألف سؤال منذ البداية) المطروحة، فإن هذا يدل بدون شك على أن توافق قواعد تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية مع قواعد المنظمة ليست مشكلة كبيرة، غير أن إجراءات تحرير التجارة الخارجية تحت مشروطية صندوق النقد الدولي في إطار برنامج

التكيف الهيكلي، وهي ذات طابع قاســـي ولا تتميز بالمرونة مثل ما هو موجود في قواعد المنظمة، فعلى المفاوضـين أن يتوقعوا آجال قصـيرة يفرض خلالها بعض القيود التجارية من شـأنها تسـمح بحماية بعض مقاطع (Segments) نظام الإنتاج.

2 ـــ <u>التحرير الكامل لنظام الأسعار</u>: هناك العديد من الأسئلة التي طرحت حول موضوع انتهاء عملية تحرير نظام الأسـعار، بمعنى الوصـول النهائي لتحرير نظام الأسـعار بالنسـبة لمجموعة المنتجات المسـوقة وطنيا، وهو طلب صـريح تمت صـياغته من قبل الولايات المتحدة، وهو يتضـمن الالتزام بإنهاء التحرير الكلي لنظام الأســـعار ومنعنا من تقليص هذه الحرية في المســـتقبل، وهو التزام ثقيل، ولا يوجد باتفاقيات المنظمة ما يجبر على ذلك، حيث يجب أخذ احتياطات تجنب إما مواجهة مصـــالح الأطراف المصدرة بصورة علنية، وإما منح دعم ممنوع على الصادرات.

ـ يمكن العمل على رفض هذه لالتزامات، والتأكيد على المبادئ التي يتضمنها قانون 1995 حـول المنافســـة، والعمل على فصل الالتزامات المستقبلية مع المنظمة، وتلك التي تم الالتزام بها في إطار برنامج التكييف الهيكلي الذي تم التفاوض بشأنه وقد تم تنفيذه مع صندوق النقد الدولي.

3 . <u>آثار المفاوضات المحتملة حول قطاع المحروقات</u>:

نظرا للأهمية القصـوى التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصـاد الوطني، فإن المفاوضـات حوله تكتسي طابع الحذر والحيطة الشديدين، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحنا التجارية لدى المنظمة.

فالإشـــكالية المطروحة تتمثل في الســـعر المطبق على المســـتعملين المحليين للبترول والمنتجات البترولية والتي هي أقل من السـعر الدولي، ذلك ما يراه الطرف الثاني في المفاوضـات على أنه يحتوي على جانب من التدعيم الذي تنصح المنظمة بتجنبه أو العمل على تسيير بصورة صارمة، وحجة الدول المصدرة للبترول أن هناك دول صناعية تدعم منتجات طاقوية منافسة للبترول.

المشكلة الثاني المطروحة تتعلق بقضية تقليص الصادرات من قبل الدول المصدرة للبترول حيث أن ذلك يتنافى والمادة 15 للاتفاقية العامة (GATT)، ما عدا في حالات خاصة تتعلق بالأمن الوطني

(المادة 21 من الاتفاقية العامة) والحفاظ على الثروات الطبيعية.

4 . <u>إتاوات (مقابل) الخدمات الجمركية</u>:

تتقاضـــى الجمارك حاليا 2,4% إتاوة على كل تصـــريح جمركي (القيمة المصـــرح بها) بالنســـبة للمستوردين، و 0,4% بالنسبة للمصدرين، حيث تم طلب تبرير هذه النسبة خلال المفاوضات. على أن هذه النسب يفترض ألا تفوق مستوى تكاليف الخدمات المقدمة من طرف الجمارك وفق اتفاقيات المنظمة.

5 . قضايا تتعلق ببعض الرسوم الداخلية:

تفرض المادة الثالثة للاتفاقية العامة عدم التمييز في نسب الرسوم الداخلية للاستهلاك (TIC) بين المنتجات المحلية والمستوردة، ويتعلق الأمر بالنسبة للجزائر بالتبغ والكبريت فقط، حيث يقتضي الأمر تعديلها.

6 . الحقوق ضد الإغراق والحقوق التعويضية:

تطبق هذه الحقوق من قبل أعضاء المنظمة قصد حماية أسواقها إضافة إلى الحقوق والإتاوات العادية، وذلك كلما ظهر أن المنتجات المستوردة تكون محل تخفيض لقيمتها الحقيقية (تباع بسعر أقل من سعر البلد المصدر)، أو الاستفادة من تدعيم من قبل البلد المصدر، وذلك ما يتنافى مع محتوى اتفاقيات المنظمة حول التدعيم والإجراءات التعويضية، وهي قواعد البعض منها وارد في القانون الجديد للجمارك إلا أنها غير مطبقة بصورة فعلية.

7 . تطبيق اتفاقيات المنظمة حول القيمة لدى الجمارك:

فالقانون الجديد للجمارك مستوحى قواعده من اتفاقية المنظمة حيث القيمة المعترف بها لدى الجمارك هي القيمة المصرح بها من قبل المتعاقدين (المصدر والمستورد)، وهو ما يتطلب من إدارة الجمارك تطوير الآليات التقنية للتقييم، والإطلاع على الأسواق والمبادلات الدولية.

8 . قضية تدعيم الصناعات المحلية:

إن مبدأ اتفاقية المنظمة لا تمنع تدعيم الصناعات المحلية، بل يقتضي الأمر تجنب الدعم الذي يحدث اضطرابات في المعاملات التجارية الدولية.

فبالنسبة للبلد المستورد يمكنه اللجوء إلى الإجراءات التعويضية لحماية الإنتاج المحلي إذا ما تأكد أن المواد التي تستورد تستفيد من التدعيم.

وذلك يتطلب وضع جهاز قانوني يتكفل باستقبال طعون الشركات المحلية المتضررة وفقا لنظام الإجراءات التعويضية (SMC) وكذلك مراقب قوادها التنظيمية والتطبيقية قصد الوقوف عند إمكانية وجود تدعيم.

* **بالنسبة لبلد مصدر:** نظام الإجراءات التعويضية (SMC) يسمح للبلدان في طريق النمو كالجزائر الاستفادة بمعاملة خاصة فيما يتعلق بأشكال التدعيم لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية، حيث طلبت الجزائر بمهلة 8 سنوات للإلغاء التدريجي لأشكال التدعيم الممنوعة فيما يخص التصدير، وخمس سنوات لإلغاء أشكال التدعيم الأخرى الخاصة بالاستيراد، وذلك خلال المرحلة الانتقالية.

ومن بين أشكال التدعيم غير مطابقة لاتفاقية المنظمة نجد:

ـ الإعفاءات الخاصة بالضريبة المباشرة الممنوحة للمصدرين (الضريبة على أرباح الشركات IBS ، الدفع الجزافي Versement forfaitaire الإتاوة على النشاط المهني TAP).

. الإعانات للتصدير الممنوحة في إطار الصندوق الخاص لترقية الصادرات

(التكفل بتكاليف النقل).

ـــ منح قروض للتصدير بنسب إمتيازية (Bonifier)، وكذلك الضمان، وضمان قروض التصدير بنسب امتيازية.

وتجدر الإشارة أنه ما دامت صادرات الجزائر لا تؤثر على مصالح الأعضاء الآخرين في الأسواق الخارجية، فإن أشكال التدعيم المطبقة لا تولد أي رد فعل. إلا أن كل شكل من أشكال التدعيم هذه يجب إخطار المنظمة بشأنها.

* على الجزائر أن تنتهز الفرصة في مجال المفاوضات الجارية حاليا أن توسع من أشكال تدعيمها لتقوية صناعاتها الوطنية، وتطوير قطاعها الفلاحي. كما أنه يجب خلال المفاوضات الجارية حاليا عدم ربط الشروط القاسية المفروضة من صندوق النقد الدولي والاتفاق مع المنظمة العالمية للتجارة.

9 . نظام المحافظة على المنتوج الوطني Régime de sauvegarde:

تنص المادة 19 للتعريفة العامة أنه يحق لبلد أن يتراجع جزئيا أو كليا على التزاماته اتجاه المنظمة في حالة تزايد حجم الواردات من المادة المنتجة محليا بحيث تشكل خطرا عليها، وذلك بتقليص الواردات من هذه السلعة، كما يمكنها أيضا تعديل كل الالتزامات.

وبالنسبة للجزائر أن تتخذ بعض الاحتياطات لتجنب الآثار السلبية لتحرير الواردات، فيما يخص بعض منتوجاتها المحلية، وفقا لاتفاقيات OMC.

10 . قضايا لحماية الملكية الفكرية:

ويتعلق بالملكية الصـــناعية (الاختراعات، العلامات الصـــناعية والتجارية ... إلخ)، وحقوق المؤلف (المؤلفات الأدبية والفنية)، وفي هذا المجال فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والثقافية (ADPIC) تلزم جميع أعضـــاء المنظمة اتخاذ حد أدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية، وعلى الجزائر أن تعمل على جعل تشريعاتها تتوافق وقواعد الاتفاقية (ADPIC).

11 . القضايا المتعلقة بالمؤسسات التجارية العمومية:

وفقا للمادة 17 من اتفاقية التعريفة العامة 1994 أنه يمكن للدولة أن تنشـئ مؤسـسـات تجارية عمومية شـريطة أن تخضـع لنفس القواعد المسـيرة للمؤسـسـات الخاصـة وحيث أن الجزائر تقوم منذ مدة بإصلاحات اقتصادية، على أساس إرساء قواعد اقتصاد السوق.

غير أن الجزائر ترغب في الحفاظ على امتيازات لبعض المؤسـسـات العمومية لدورها الاسـتراتيجي الاقتصادي والاجتماعي (ديوان الجزائر للحبوب OAIC ودواوين الحليب، وسونطراك وغيرها).

12 . اتفاقيات التكامل الجهوي:

هذه الاتفاقيات تسيرها المادة 24 من الـــ GATT فبالرغم من أن اتفاق الدولة الأولى بالرعاية محضـــور، غير مســـموح به في إطار اتفاقيات التكامل الجهوي، وحيث أن الجزائر قد أمضـــت العديد من العقود التفضيلية مع بعض الدول إلا أن جدواها محدود لعدم تنفيذها.

13 . البند الخاص بعدم التطبيق:

من أهم أسـباب عدم تطبيق بنود اتفاقيات المنظمة الدولية من طرف بعض الدول نجد في هذا الجانب الخلافات السـياسـية التي تؤثر سـلبا على المبادلات التجارية، حيث نجد أن المادة 21 من الاتفاقية العامة تسـمح بصـورة اسـتثنائية اللجوء إلى منع بعض التدفقات التجارية لأسـباب أمنية، إلا أن تفسـير هذا المفهوم يختلف من دولة إلى دولة أخرى، على ســـبيل المثال نذكر مقاطعة كل من مصـــر (1970) والمغرب (1987) وتونس 1990) لإســـرائيل عملا باتفاقية الجامعة العربية، وفقا للمادة 35 من الاتفاقية العامة، التي تشير إلى حالات عدم تطبيق التزامات دولة اتجاه دولة أخرى عضو في المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكونغرس الأمريكي قد أمر ممثله لدى المنظمة بمعارضـة انضـمام أي دولة تقوم بمقاطعة إسرائيل وهو تداخل للجانب السياسي في الجانب الاقتصادي. وهذا ما يتناقض مع قواعد المنظمة التي تفصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي.

فمشـــكلة مقاطعة إســـرائيل ممكن أن تكون عقبة في انضـــمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للفترة الممتدة من: 2003-2014

سوف نحاول من خلال هذا المبحث للدراسة القياسية لأثر قطاع التجارة على معدلات البطالة وذلك من خلال حساب علاقة الإرتباط بين كلا المتغيرين بالإضافة لحساب معادلة الإنحدار الخطي البسيط بينهما.

المطلب الأول: تأثير القطاعات الكبرى على معدلات البطالة

الجدول رقم: (01): حجم العمالة في كل قطاع ومستويات البطالة خلال الفترة: 2003-2014

الوحدة: بالآلاف

القطاعات	قطاع التجارة		معدلات البطالة	
السنوات	حجم العمالة	نسبة العمالة	حجم البطالة	نسبة البطالة
2003	3667	%54.9	2078	%23.7
2004	4135	%53.2	1370	%17.5
2005	4393	%54.6	1199	%14.9
2006	4738	%53.4	988	%11.8
2007	4872	%56.7	1072	%12.8
2008	5178	%56.6	668	%10.1
2009	5318	%56.1	752	%8.6
2010	5377	%55.2	752	%8.1
2011	5603	%58.4	738	%8.4

2012	6260	%61.6	888	%9.6
2013	6449	%59.8	804	%8.3
2014	7290	%59.7	447	%9.8

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء ONS.

تم جمع البيانات للفترة الممتدة من 2003-2014 بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء **ONS** وبالضبط في الجزء المخصص للتشغيل والبطالة. وللمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع من خلال الرابط التالي: **http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html**

أولا: معامل الإرتباط

الجدول رقم: (03): معامل الإرتباط بين البطالة وقطاع التجارة

Corrélations	
	التجارة والخدمات
Corrélation de Pearson	-,808
Sig. (unilatérale)	,001
N	12

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأنه وعند مستوى دلالة 0.05 توجد هناك علاقة إرتباط عكسي قوي بين مستويات البطالة وقطاع التجارة والخدمات، وهذا يعني ان مستويات البطالة تعرف إنخفاظا نتيجة الزيادة في المناصب المتاحة من طرف قطاع التجارة – الخدمات.

ثانيا: معامل التحديد

الجدول رقم: (04): معامل التحديد R^2

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Sig. Variation de F
1	,977[a]	,954	,949	232,174	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), V1

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلا نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد تساوي: $R^2 = 0.954$ وهي تدل على أن قطاع التجارة يفسر ما نسبته 95.4% من التغير في حجم البطالة وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 4.6% ترجع للعوامل الأخرى، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير البطالة كمتغير تابع، و قطاع التجارة كمتغير مستقل.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة فنجده يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

رابعا: إختبار المعاملات المؤثرة في النموذج

الجدول رقم: (05): جدول المعاملات المؤثرة

Coefficients						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	554634,667	38995,833		-14,223	,000
	قطاع التجارة	-278,769	19,415	,977	14,358	,000

a. Variable dépendante : البطالة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول اعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$Y = 554634,667 - 278.769x$$

فمن خلال هده المعادلة نجد ان ميل البطالة سالب مما يعكس العلاقة العكسية بين معدلات البطالة وقطاع التجارة وهذا مقبول إقتصاديا لأنه كلما زاد حجم المشاريع في هذا القطاع كلما إنخفضت المستويات العامة للبطالة.

المطلب الثاني: الإجابة على فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

أولا: الإجابة على فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بها للإحصائيات المستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء للفترة الزمنية الممتدة من 2003-2014 والتي من خلالها إستطعنا إستخراج العلاقة التي تربط البطالة وهي التي تمثل المتغير التابع و قطاع التجارة الذي مثل المتغير المستقل للدراسة.

وعليه وحسب نتائج الجدول رقم: (04) و (05) و (06) المستخرج من برنامج SPSS على إثر إدخال البيانات نستطيع الإجابة على الفرضيات كالأتي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة إرتباط قوية عكسية بين قطاع التجارة ومعدلات البطالة قي الجزائر

من خلال نتائج الجدول رقم 03 المبرز سلفا يتضح لدينا أنه توجد علاقة إرتباط عكسية قوية بين كل من قطاع التجارة ومعدلات البطالة في الجزائر، قدرت بـ: 0.808 ، بمستوى دلالة 0.000، وهي نسبة مقبولة جدا لأنها أقل من مستوى المعنوية المعمول به ألا وهو: 0.05، وهي نسبة مقبولة إحصائيا. وعليه فإن العلاقة بين مستويات البطالة وقطاع التجارة هي علاقة إرتباط قوية ولكن عكسية أي كلما زادت مستويات العمل بقطاع التجارة أدى هذا الى تراجع مستويات البطالة. وبالتالي نقبل الفرضية الأولى، أي: **توجد علاقة إرتباط قوية بين قطاع التجارة ومعدلات البطالة قي الجزائر**

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة على معدلات البطالة في الجزائر

من خلال نتائج الجداول الإحصائية السابقة الذكر نجد أنه يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة

مقبولة إحصائيا. ولعل النتائج التي يبرزها الجدول رقم (04) والتي وصل فيها معامل التحديد المعدل الى: R^2 **0.954** = وهي القيمة التي تدل على أن قطاع التجارة يفسر ما نسبته 95.4% من التغير في حجم البطالة وهي نسبة كبيرة تؤكد أن هذا القطاع له تأثير كبير جدا في توفير مناصب العمل والحد من مستويات البطالة. وبالتالي نقبل الفرضية الثانية، أي: **يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر.**

ثانيا: استخلاص النتائج

من خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بها والتي تمحورت حول أثر قطاع التجارة في الحد والتقليل من معدلات البطالة وعلى ضوء ماسبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- تعتبر الجزائر دولة ذات اقتصاد متنوع الموارد بحيث يمكن توفير مناصب عمل بوفرة وعلى نطاق واسع.
- تتميز البيئة الاقتصادية في الجزائر بعدة خصائص تستطيع من خلالها جذب المشاريع الأجنبية والمحلية للاستثمار وتزويد الإقتصاد الجزائري بموارد جديدة وما يترتب عليها من مناصب عمل إضافية
- المناخ الإستثماري في الجزائري رغم إندماجه في الإقتصاد العالمي إلا أنه يبقى يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تبقي هذا المجال متأخرا نوعا ما مع نظيراته من الإقتصاديات الأخرى.
- رغم الإعتماد الكلي للجزائر على قطاع المحروقات في تمويل ميزانيتها إلا انها وفي السنوات الأخيرة ألقت إهتماما كبيرا على قطاعات أخرى خارج المحروقات لعل اهمها قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية.

الخلاصة:

رغم الإنتعاش الذي عرفته الجزائر في السنوات الإخيرة وخاصة في مجال التبادلات التجارية إلا أن يبقى قطاع التجارة يبقى محصور القيود المفروضة من قبل الدولة وذلك لوجود العديد من التلاعبات خاصة في مجال التجارة الخارجية من قبل المستوردين الخواص الأمر الذي دفع بالدولة الى تشديد العراقيل والشروط وهذا ما أدى الى تراجع نسبه نوعا ما.

الخاتمة

الخاتمـــــــــة

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري ، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على الجزائر الانتباه لها حاليا . حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

1- النتائج المتوصل إليه:

- يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم القطاعات حسب الدراسة الذي يوفر أكبر مناصب عمل في الجزائر، ويكن تفسير ذلك الى التوجه الذي تبنته الحكومة الجزائرية عقب البحبوحة التي عرفتها منذ 2004 الى نهاية 2015، حيث نجد انها ومن خلال مؤسساتها مثل الوكالة الحضرية للتسيير والتنظيم العقاريين- ديوان الترقية والتسيير العقاري حاولت بناء الملايين من المساكن الشقق والفيلات وتقديمها للأفراد بصيغ مختلفة، الأمر الذي دفع بالعديد من العمالة للتوجه نحو هذا القطاع وهذا ربما لأن ما يوفره لهم من مقابل يفوق القطاعات الأخرى
- وعليه وحسب النموذج الأحصائي و معامل التحديد المستخرج من الدراسة يمكن إستنتاج أن قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بصفة كبيرة في توفير مناصب عمل والتقليل من البطالة.
- مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية حديثة تكون قريبة للواقع الإقتصادي الجزائري، أي مبنية على دراسات صحيحة وملامسة للواقع.
- تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.

- تنمية ثقافة المقاولة لدى الشباب لكن بطرق مدروسة
- رغم إهتمام الجزائر بقطاع الزراعة ومنحها لعدة تمويلات له على غرار مشاريع الدعم الفلاحي بداية الألفينات إلا ان هذا القطاع لا يزال أخر مقصد لطلب العمل من قبل أغلبية العمالة الجزائرية.
- رغم إحتواء الجزائر على أراضي خصبة واسعة وتوفيرها لإمكانيات هائلة قصد إستغلال هذه الأراضي إستغلالا جيدا إلا أن قطاع الزراعة مازال لا يغطي حتى الإحتياجات المحلية للبلاد في أبسط المنتجات كالقمح والشعير، فما بالك بالطموحات المستقبلية الرامية للتصدير وتحويل المنتجات المحلية خارج البلاد.
- بالنسبة لقطاع الصناعة فهو نوعا ما أفضل من قطاع الزراعة وهذا لأن أغلب المصانع والمؤسسات تكون عادة قريبة من المدن وهي الوظائف التي يسعى إليها أغلب العمال وخاصة النازحيين من الريف الذين يقصدون هذا القطاع لانه بالنسبة لهم يوفر لهم دخل دائم ومستمر، كذلك نجد أن الجزائر شجعت مؤخرا خاصة بعد العهدة الثانية لرئيس الجمهورية الذي منح قروضا كبيرة لمؤسسات كبرى في مجالات مختلفة.
- مع تطور الإقتصاد الجزائري وتوجهه نوعا ما نحو الإقتصاد الحر نجد أن أغلب ممثلي قطاع الصناعة أصبحت تمثله أطراف خاصة بعدما كانت المؤسسات والمصانع بعد الإستقلال كلها حكومية.
- تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات سوق العمل الحالي.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- وكنتيجة نهائية يمكن القول أن كل القطاعات الإقتصادية سواء الزراعة، الصناعة، التجارة والبناء كلها تحاول توفير مناصب عمل جديدة وبصفة دورية ولكن التباين في توفير هذه المناصب يختلف من بلد لأخر ومن قطاع لأخر وذا حسب البيئة الإقتصادية والإجتماعية لكل بلد والظروف التي تعيشها الدولة والمتعلقة أساسا بالإستقرار ووفرة الموارد.

2- إقترحات الدراسة:

الخاتمـــــــــة:

بعد التوصل لأهم النتائج وإبرازها فيما سبق يمكن عرض بعض التوصيات فيمايلي:

- يجب أن يشكل القضاء على البطالة أحد الأهداف ذات الأولوية في الإستراتيجية الإنمائية الوطنية
- ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل بها.
- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في البرامج.
- أن تضع الحكومة برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل.
- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي.
- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة والحرف اليدوية التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب.
- الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل
- تشجيع الإستثمار وتحقيق الإنعاش الإقتصادي.
- وجود حوار إجتماعي حقيقي مفتوح على كافة القوى الإقتصادية والإجتماعية .
- تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من االبطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد
- عند تبني أي سياسة إقتصادية يجب تحليل ودراسة مدى إنعكاسها على الجانب الإجتماعي.

- يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الإقتصادي والسياسة الإجتماعية، وذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرنامج ومقتضيات الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1993.
2. البكر, محمد عبد الله, اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية), مجلة المال والاقتصاد, 12 – 10 – 2007م
3. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار الهومة، الجزائر، 2000.
4. خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، بدون سنة .
5. رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، 2000.
6. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .1989
7. رواب عمار و غربي صالح ,التكوين المهني و التشغيل في الجزائر .الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية بسكرة 2011,
8. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، الإسكندرية، بيروت، 1999،
9. زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
10. طارق كمال وأنور حافظ ،مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الادمان و البطالة .الإسكند رية : مؤسسة الشباب الجامعية 2009.
11. صالح الدين نامق، التجارة الدولية و التعاون الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1972.
12. صبان, سالم محمد, البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال), جريدة الوطن السعودية, 8 سبتمبر 2007م
13. عادل أحمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978

قائمة المراجع:

14. عادل أحمد حشيش و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000.

15. عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 198

16. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.

17. عبد المجيد قدى المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2003

18. عدوان ناصر عبد الرحمان البطالة و الاشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديد الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2010

19. علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002

20. الغريب, مصطفى, البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود, موقع قناة العربية الإخباري, صفحة الأسواق, 25 مايو 2005

21. سعيد النجار، الاقتصاد العالميو البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، بيروت، 1991،

22. بن شهرة مدني الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية عمان دار حامد للنشر و التوزيع

23. الكتاب الإحصائي السادس، منظمة العمل العربي، 2003

24. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 1996،

25. مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 19981.

26. محمد الناشد، التجارة الداخلية و الخارجية، ماهيتها، منشورات جامعة حلب، 1977،

27. محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، 2004.

28. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010

29. مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999

قائمة المراجع:

30. مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص243.

31. موسى , عبد الله, البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل, مجلة النبأ, العدد 36, السنة الخامسة

32. موسى سعيد و آخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001

33. ميزس, لودفينغ فون, السياسة الاقتصادية, ترجمة حازم نسيبة, الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية – معهد كيتو، الطبعة الأولى 2007

34. ناصر دادي عدوان وعبد الرحمان العايب ,البدالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ديوان --المطبوعلت الجامعية 2010.وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة نشر.

الكتب بالفرنسية:

35. L'accord d'association Algérie – union européenne le 24 / 12 / 2001.

36. conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , op.cit.

37. L'économiste d'Algérie (hebdomadaire) : processus EURO-Méditerranéen, N° 39 du 25 / 03 / au 31 / 2001.

38. Encyclopaedia universalisa corpus8 paris France

39. GHANIA oukazi EL – WATAN , Algérie-union européenne Le 04 / 03 / 1997.

40. Maurice Bye, Relation Economique international, Dalloz, Paris, 1971 octobre

41. Med Bouzina : EL WATAN, Algérie- U. Européenne, vers quelle liberté d'échanges Le 04 / 03 / 1997.

42. Ministère du commerce : rapport au gouvernement sur les élément essentiels de la stratégie de

43. Ministère du commerce, rapport au gouvernement, Op cit,

44. négociation de l'accession de l'Algérie à L'OMC .

45. United Nations ،Report on the world social situation

46. EL WATAN : Algérie U.E vers quelle liberté d'échange 04 / 03 / 1997.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....أ-ب-ج-د-ه	الصفحة
الفصل الأول: الجزء النظري	1
المبحث الأول: مدخل عام لمفاهيم البطالة و سياسة التشغيل	2
• المطلب الأول:تعريف البطالة وأنواعها	2-4
• المطلب الثاني:سياسة التشغيل	4-7
• المطلبالثالث:مسببات ظهور البطالة	7-11
المبحث الثاني :البطالة في الجزائر	12
• المطلب الأول:أسباب تفشي البطالة في الجزائر	12-15
• المطلب الثاني:تراجع معدلات التشغيل في الجزائر و الآثار المترتبة عنها	15-18
• المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة	18-26
الفصل الثاني: دراسة نظرية لقطاع التجارة الخارجية	29
المبحث الأول:ماهية التجارة الخارجية و السياسة التجارية	30
• المطلب الأول: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية	30-33

• المطلب الثاني: السياسة التجارية بالدول النامية و المتقدمة	33-36
المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية و التقيد	36
• المطلب الأول:سياسة الحماية التجارية و حجمها	36-40
• المطلب الثاني:أساليب السياسة التجارية	40-46
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر قطاع التجارة في التخفيض من معدلات البطالة خلال 2014/2003	
المبحث الأول: آفاق التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	47
• المطلب الأول: التزامات الجزائر الدولية	47-49
• المطلب الثاني:نشأة و تطور التعاون الجزائري الأوروبي	49-59
• المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة	59-75
المبحث الثاني: دراسة قياسية للفترة الممتدة 2014/2003	75
• المطلب الأول:تاثير القطاعات الكبرى على معدلات البطالة	76-78
• المطلب الثاني: الإجابة على فرضيات الدراسة و استخلاص النتائج	79-81
الخاتمة	82-85

فهرس الاشكال والجداول

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة يلخص خطة عمل الحكومة الجزائرية لحل مشكل البطالة	26

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	التمويل الثنائي ويكون بين صاحب المشروع والوكالة	23
(2)	التمويل الثلاثي بين الوكالة والبنك وصاحب المشروع	23
(3)	حجم العمالة في كل قطاع ومستويات البطالة خلال الفترة 2014/2003	76